

الفصل التاسع

معنة التعليم الحديث فى عهد الاحتلال

(١٨٨٢ - ١٩٢٣)

أولا : أبعاد المجتمع المصرى الاقتصادية والاجتماعية فى عهد الاحتلال

ليس من العسير على المستقرى لحركة المجتمع المصرى فى هذه الفترة أن يلمح المعالم الرئيسية التى حددت خصائصها العامة ، وأبرزت أبعادها الهامة ، فما هى هذه الأبعاد ؟

١ - البناء الاقتصادى : وقد تميز هذا البناء بخصائص ثلاث :

(أ) السيطرة الأجنبية على هيكل الاقتصاد المصرى : فقد وصلت الرأسمالية العالمية فى القرن التاسع عشر الى ذروة تطورها باشتداد وطأة الاستعمار وذيوعه مما مكنها من أن تستحوذ على مناطق شاسعة من العالم تستنزف اقتصادياتها وتحكم فى مقدراتها وكانت مصر أهم هذه المناطق .

(ب) انتعاش الرأسمالية المصرية : فقد كان هناك نفر من المصريين والمتصرين استطاع أن يلقف من فئات موائد الرأسمالية الأجنبية ما يساعده على النمو والتضخم ، خاصة وأن هذه الرأسمالية اضطرت بفعل الضربات المتلاحقة التى تلقاها الاحتلال العسكرى من الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى بصفة خاصة أن تخفف بعض الشيء من قبضتها على مقدرات المجتمع الاقتصادية ما دام الوجود العسكرى قد بدأ يهتز ويضعف .

«ج» التخلف الاقتصادى ، وقد تجلى ذلك فى المظاهر الآتية :

التخصص الزراعى - الاعتماد على محصول واحد - تأخر الصناعة - التبعية - انخفاض مستوى المعيشة - انتشار البطالة .

٢ - قوى التشكيل السياسى : وكان من الضرورى للقوى والمواقع الاقتصادية أن تكون لها أدوات التنفيذ التى تمهد لها الطريق وتحميها وتسهم فى توجيه المصالح وجهات متعددة وتمثل ذلك فيما كان على أرض مصر من قوى سياسية وهى :

(أ) الاحتلال : اذ كان من الطبيعي بحكم قيادة انجلترا فى تلك الفترة لقوى الثورة المضادة ، أن تعمل بكل ما تملك من قوة لقمع حركات الشعب المصرى الوطنية .

(ب) القصر : وليس غريبا أن يقف القصر فى مصر مع القوى المضادة للثورة ، فالأسرة الحاكمة أسرة دخيلة يهملها فى الدرجة الأولى أن تستند الى قوى خارجية حتى تضمن أن يظل العرش احتكارا لها .

(ج) الأحزاب السياسية : اذ شهد المسرح المصرى السياسى فى مصر ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية مثل : مصر الفتاة والحزب الوطنى الأهمى والحزب الوطنى (مصطفى كامل) وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية وحزب الوفد والحزب الوطنى (حافظ عوض) والحزب الوطنى الحر والحزب المصرى المستقل .

(د) المجالس النيابية : لما حل الاحتلال بالبلاد ألغى مجلس النواب الذى كان قائما وأراد أن ينشئ نظاما نيابيا جديدا يحل محله وجعل سلطة الشعب معدومة حكما وفعلا . وكان غرض الاحتلال من وضع هذا النظام هو التاكيد من خضوع الحكومة المصرية لسياسته واضعاف الروح الوطنية وإيقاف حركة التطور سنوات .

٣ - التركيب الاجتماعى : فقد كان المجتمع المصرى يتكون من الفئات الآتية :

(أ) كبار الملاك والرأسماليين : ذلك أن الملكية الفردية للأرض الزراعية عندما استقرت نشأت معها أشكال الاستغلال الرأسمالى للأرض الزراعية باعتبار الأرض رأس مال يدر دخلا ينتج فائض قيمة .

(ب) سواد الشعب : وكان السودا الأعظم من الشعب يتكون أساسا من الفلاحين وبيجوار هؤلاء ، كانت هناك أعداد كبيرة من العمال لا بالمعنى الحديث لهذه الكلمة ، وإنما بمعناها الواسع الذى يشمل الحرفيين وعمال الورش والمصانع والمتاجر والمؤسسات . الخ .

(ج) المثقفون : والمتصفح لتاريخ مصر الحديث سيلمس من غير شك

كيف كان المثقفون في أغلب الاحيان قوة وثورية لعبت الدور القيادى فى الحركة الوطنية وحركة النهوض الاجتماعى والسياسى والاقتصادى . والمثقفون كانوا يتكونون من أجنحة متعددة ، كالطلبة وأصحاب المهن الحرة والموظفين والعسكريين .

(د) الطوائف غير المصرية

٤ - **اتجاهات الثقافة وتياراتها :** عندما حطمت الأسوار حول مصر التى تسورت داخلها قروناً طويلة حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وبدأت نوافذها تستقبل العديد من التيارات الوافدة الفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية اهتزت ثقافتها ، فقد اتضح أنها ثقافة متخلقة تقوم على فلسفة ميتافيزيقية فى عصر أصبح ينهج نهجاً علمياً ، سلاحها السيوف والخيول والاذكار والدعوات فى عصر سلاحه البارود والمدافع والمدمرات ، فكسرها أشعار وحواديت وخزعبلات فى عصر يقوم فكره على العلوم الطبيعية وعلوم اجتماعية جديدة ، وكان حتماً أن تكون مطمحاً للقوى الاستعمارية التى ألقت بكامل ثقلها فى معركة وان كنا سمعنا فيها بعض طلقات المدافع الا انها أساساً كانت معركة ثقافية فى الدرجة الأولى ، كل قوة تحاول أن تتسيد ثقافتها هذا البلد لتضمن بذلك تبعيتها ويشترك أبناؤها فى الصراع والعراك يريدون اختيار ثقافة معينة يرى كل منهم أنها هى الأنسب والأوفق فأصبح مسرح الفكر والثقافة فى مصر يحفل بالعديد من التيارات الفكرية والثقافية .

ثانياً - سياسة الاحتلال التعليمية

كان من الطبيعى أن يمكن الاحتلال لنفسه على أرض هذه البلاد لا عن طريق التواجد العسكرى فحسب ولكن عن طريق الاحتلال الاقتصادى والسياسى والثقافى وكان الطريق الى ذلك هو العمل على تربية تجنح الى الاستكانة والخنوع وأن يكون الاقتصاد اقتصاداً متخلخلاً وأن يجمد المجتمع جموداً يعوقه عن الحركة والتطور وأن يحطم الثقافة القائمة وقيمها الأساسية لتستقبل الثقافة الاستعمارية أشكالها دون مضمونها ، وكان التعليم هو الوسيلة الهامة فى هذا المضمار ، فكيف استطاع الاحتلال أن يمضى فى هذا الطريق وما هو موقف الكتاب وقادة الراى فى البلاد من هذه السياسة ؟ هذا هو ما سنحاول دراسته فيما يلى من صفحات .

١ - التعليم أداة القهر السياسى :

ولكى يضمن الاحتلال له استمرارا فى الوجود والسيطرة ، كان من الطبيعى أن يبذل أساطينه جهودا كبيرة لتربية نوعية معينة من الشباب المصرى تألف الخنوع والاستكانة وتتعود على اتباع أساليب التملق والزلفى والنفاق وتنهج فى حياتها نهج الضعفاء المستذلين الذين تشيع فى جنبااتهم روح اليأس والخوف وتسيطر عليهم مشاعر الاعجاب الخرافى بالمستعمرين الذى يجعلهم لا يتصورون امكان الوصول الى مستواه فضلا عن التغلب عليه وقهره .

فلم يكن الاحتلال يحكم مصر حكما مباشرا ، ذلك أن الموظفين الانجليز فى مصر كانوا من الناحية الرسمية الشكلية تابعين للحكومة المصرية ، وكان المعتمد البريطانى من الناحية القانونية الشكلية كذلك مثل أى ممثل أجنبى . ويعقب أحد الكتاب الانجليز على هذا الوضع فيقول أن من حسن الحظ « فى رأيه هو طبعاً !! » أنه قد كانت هناك القوة العسكرية التى تقف وراء هؤلاء بحيث أصبحت كلمة المعتمد البريطانى أمرا لا بد من تنفيذه ، وكذلك بالنسبة لآراء الموظفين الانجليز (١) .

وقد عين لكل مصلحة حكومية مستشار انجليزى تعينه رسميا الحكومة المصرية . والحقيقة أن الذى كان يعينه هو اللورد كرومر (وكذلك فى عهود المعتمدين البريطانيين التالين) وله به علاقة دائمة (٢) .

وكانت وزارة المعارف خاصة عنوان الكم المهمل والآلة المسخرة فى وزارات الحكومة ، فلم تكن وزارة مستقلة بوزيرها فى أوائل عهد الاحتلال ، وإنما كانت ذيلا ملحقا بوزارة الأشغال العمومية يحضر إليها الوزير مرتين فى الأسبوع ، يوم الاثنين ويوم الخميس لتوقيع الأوامر والمنشورات المعدة التى يعرضها عليه المستشار فى خلال ساعة أو أقل من ساعة فيمضيها بغير مراجعة ولا مناقشة ، ولم يتغير الأمر كثيرا عندما أصبحت الوزارة مستقلة (٣) .

فقد كانت سلطة المستشار « دنلوب » قد توطدت الى مدى بعيد وأصبح

Lloyd : Egypt since Cromer, 17

(١)

(٢) رسائل مصرى لسياسى انجليزى كبير ، ص ٩٩ .

(٣) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ١٠٧ .

الأمر الناهى فبسط نفوذه على الموظفين وأصبحوا لا يعرفون لأحد سلطانا غير سلطانه ، وصار يعاملهم بمنتهى الشدة والقسوة ، وأصبح نظار المدارس والمفتشون يرهبون كل الرهبة لأنه اذا رضى عن أحدهم ، رفعه الى أعلى عليين ، وان غضب على أحدهم حل به الذل والهوان ، ولم يكن يسمح لأحد منهم أن يناقشه فى أمر من الأمور مهما كان خاطئا أو مخالفا للقانون أو ضارا بالمصلحة العامة . ولكن كان على كل منهم أن يؤمر فيسمع ويطيع من غير أن يبدى أى اعتراض . وكان اذا تنازل وزار إحدى المدارس ، أحدث بها الرعب والحيرة والاضطراب الشئ الكثير ، فقد كان كل همه موجها الى نظام سير التلاميذ والى نظام وضع الأدوات فى المكاتب أو على الجدران ، والى نظافة الأماكن لا نظافة التلاميذ أنفسهم ، فاذا تصادف أن وجد مصورا معلقا غير منتظم أو وجد عند موضع قدم تلميذ شيئا من آثار التراب أو وجد زجاج النوافذ مشوبا بشئ من التراب أو وجد كتابا أو فرجارا فى غير مكانه ، حلت النكبة النكباء والمصيبة السوداء بنظر المدرسة وموظفيها لأنه كان لا يعبأ أن يتكلم مع الناظر بمنتهى القسوة ، وكان لا يستنكف أحيانا من استعمال ألفاظ غير لائقة ، فان قبل ذلك ورضخ له فقد مرت العاصفة ، والا حلت به البلوى وأصابه الحسف والعسف والجور وحلت به عظام الأمور وبهذه الطريقة أوجد بين جدران المدارس نظاما عسكريا جافا شديدا ، اذ أصبح خير نظار المدارس ، ذلك الذى كان يقلده فى كبريائه وشدته ، فاجتهد كل ناظر أن يقسو القسوة كلها على مروضيه وتلاميذه ، وحاول المدرس بدوره أن يعامل تلاميذه بمنتهى الشدة والجفاء وأن يبتعد عنهم ويتكبر عنهم ما أمكنه الكبرياء حتى أصبحت العلاقة بين المدرس وتلميذه علاقة عداوة وشحناء لا عطف فيها ولا هواة ولا مودة ، كل يتربص بصاحبه الدوائر ويحاول ايداءه بمختلف الوسائل « وأنى للتعليم أن ينتج أو يثمر وهو مشبع بهذه الروح الحبيثة ؟ (١) »

ومن هنا يؤكد سلامة موسى أن أى مصرى التحق بالمدارس المصرية الابتدائية والثانوية فيما بين سنة ١٩٠٠ و ١٩٢٠ لا يستطيع أن يقول أنه كان هنيئا بالحياة المدرسية « كانت هذه المدارس ثكنات . وكان كل ما يستحق الاهتمام فيها هو النظام أى الطاعة . ولم تكن نعرف ذلك الروح الديمقراطي الذى يعم المعاهد التعليمية فى هذه السنين وكذلك لم تكن هناك أية ألفة

بين المدرس والتلميذ» (١) وكان العام يمر دون أن يعرف التلاميذ اسم المعلم الإنجليزي الذي كان ينطق صمته قبل حديثه بالفطرسية ، وكان المعلم يسرع الى العقوبة لأقل ايماء مخالفة من التلميذ ، وكانت العقوبة المألوفة أن يحرم التلميذ من الغذاء ويعطى رغيفا يأكله وهو واقف الى جنب زملائه القاعدين الى المائدة « ولست أظن أنه كان يقصد بهذه العقوبة سوى تعميم الذلة والهوان بيننا » (٢) .

ولما كان أولياء الأمور والطلاب يسارعون الى الصحف الوطنية يبتونها ما يشكون منه فتقوم هذه الصحف بواجبها وتنشر الحملات العنيفة على المعارف وتضطرها في بعض الاحيان رفع ما يقع من ظلم على الطلاب : أصدرت منشورا يحرم عليهم نشر شيء بالجرائد (١) .

وحتى لا يفكر الطلاب في الاهتمام بقضايا بلادهم المتطلعة الى الحرية والاستقلال ، كانت توقع عليهم العقوبات اذا أبدوا اهتماما بها ، فقد حدث يوم ٢٤/١١/١٩١٠ أن اصطف طلبة المدرسة الثانوية والتحضيرية والابتدائية ومدرسة الاقباط بطنطا على افريز محطة طنطا للاشتراك في استقبال الحديوي حين عودته من الاسكندرية الى القاهرة ، فما أن وقف القطار حتى هتف الطلاب للدستور الذي كان مطلبا قوميا وهتفوا بحياة مصر ، فقبض على كثير منهم ولفقت اليهم تهمة الاشتراك في جمعية سرية ارامية ! .

٢-التعليم اداة للتخلف الاقتصادي :

شعر بعض المفكرين في مصر بالعلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والتعليم وعبروا عن هذا الشعور في مقالات عدة في الصحف والمجلات التي كانت قائمة ، فعبد الله النديم يمرض لما كان قبل ظهور الاسلام . ويتضح من مقارنة النديم لهذه الحالة بما أصبح عليه الشرق بعد ذلك من تقدم أن ذلك انما يرجع الى ما حدث من اعداد علمي ووفرة رصيد البلاد البشرية من الأفراد المؤهلين للقيام بالتطور والتقدم « فلما جاء الاسلام ٠٠٠ اعتنى القائمون بالأحكام بالمعلمين والكتب ، فاستدعوا كثيرا من أفاضل الدنيا وترجموا ألفوا من كتب

(١) سلامة موسى : تربية سلامة موسى ، ص ٢١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) منشور نمرة ٩٤٠ صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٦ رمضان سنة ١٣٢٥ هـ .

القدماء وربوا العدد الكثير حتى ظهر العلماء والفضلاء والحكماء والأمراء وتحل الشرق بحلية علمية وتزين بزينة عمرانية لا يحفظ التاريخ مثلها عن المتقدمين» (١) .

وإذا كان هذا هو مستوى وعي الكتاب المصريين بهذه القضية ، فإن الفلسفة التي كانت الدولة تسير عليها فقد اتجهت الى حصر عملية اعداد الرصيد البشرى داخل نطاق اعداد الافراد اللازمين لوظائف الحكومة المختلفة ، والخطورة هنا تكمن فى أن الاحتلال البريطانى هو الذى تبنى هذه الفلسفة وطبقها بما يملكه من قوة وسيطرة كما أن وظائف الدولة كانت محدودة النطاق، أما معظم أوجه النشاط التجارى والصناعى والزراعى فقد كانت متروكة للعمل الفردى والاختيارى الحر مما جعل التعليم أداة لتثبيت ما كان موجودا من تخلف اقتصادى . وقد كان كرومر صريحا للغاية فى ايضاح سياسة الاحتلال فى هذا الصدد ، فهو يقول فى تقريره عن سنة ١٩٠٢ أن الحكومة تسمى فى تقديم خدماتها التعليمية الى انشاء « خدمة ملكية » أى اعداد موظفين ومستخدمين يعتمد عليهم ٠٠٠ وقد استطاع كرومر ومساعدوه من أساطين الاستعمار أن يطبقوا هذه السياسة خير تطبيق متخذين نموذجا لهم ما قام به « ماكولى » فى الهند حيث استطاع أن يشكل التعليم ليقصر على اعداد الموظفين اللازمين لتسيير دفة الجهاز الادارى فى الحكومة .

وقد أدرك فريق من المفكرين المصريين خطر هذا الهدف الضيق للتعليم ففضحوا نتائجه ودوافعه الحبيثة ، فالشيخ على يوسف يكتب فى المؤيد (٢) موضحا اختلاف أغراض التعليم فى مصر عنها فى الأمم الغربية ، فالعمل فى الوظائف الحكومية بالنسبة للغربيين لا يمثل قيمة أرفع من سائر الاعمال الأخرى كما فى مصر . كل ذلك من الدواعى التى بعثتهم على الاعتناء بأعمالهم فكانت النتيجة عمران البلاد بتقديم الفنون الصناعية والزراعية التى هى من العوامل الوحيدة فى سعادة أممهم ورفاهيتها . ٠٠ ووقف قاسم أمين يندد بالتعليم القائم « لأنه لا يودى الى تطوير البلاد وتقدمها ، وأنى له أن يستطيع ذلك اذا اقتصر على اعداد الموظفين » (٣) وكتب مصرى لسياسى انجليزى كبير

(١) مجلة الأستاذ : الجزء الثانى ، السنة الأولى ، العدد الصادر فى ١٨٩٨/٢/٣٠ .

(٢) على يوسف : « وجهة التعديل » جريدة المؤيد ، العدد الخامس ، الصادر فى

١٨٨٩/١٢/١٠ .

(٣) كلمة قاسم أمين فى سراى حسن زايد احتفالا بإنشاء الجامعة ، نشرتها جريدة المؤيد

العدد ٥٤٤٤ الصادر فى ١٩٠٨/٤/١٨ .

يظهر الأثر السئ لهذه السياسة على المتعلمين اذ أصبح لا هم لهم فى التعليم
الا الالتحاق بعمل حكومى (١) .

ومن الطبيعى اذا اقتصر هدف التعليم على هذا الهدف الضيق ألا تحتاج
الدولة الا تعليم أعداد قليلة من الطلاب . ولما كان الضغط الشعبى يتزايد
طلبا للتعليم ، فلا بد أن يزيد عدد المتخرجين على حاجة الجهاز الحكومى وتنتشر
البطالة بين المتعلمين وتقف الحكومة عاجزة لا تستطيع أن تفعل شيئا مع أنها
هى التى ضيقت مجالات العمل ، ويقول منشور أصدرته وزارة المعارف لجميع
فروعها :

« قد شوهد أن كثيرا من تلامذة المدارس عندما يتمون الدراسة أو
يرفتون من مدارسهم يترددون على النظارة ملحين بطلب استخدامهم بمصالح
الحكومة أو التكفل بأمر معاشهم زعما منهم بأنها ملزمة بذلك . وهذا فكر
فاسد لا حق لأجدهم فيه لأن النظارة لا يلزمها سوى تعليمهم ، وإخراجهم
متى تعلموا دروسهم واعطائهم شهادات دالة على ما تحصلوا عليه من العلوم
للبحث عن معاشهم بأنفسهم بمقتضى تلك الشهادات (٢) .

ولم تقتصر جهود الاحتلال فى استخدام التعليم كأداة للمحافظة على
تخلف المصرى على مجرد حصر الهدف فى اعداد موظفين للجهاز الحكومى
بخصائص معينة ، وانما تجاوز الى أمر آخر لا يقل خطرا ، فاذا كان التعليم
كله بجميع مراحل وأنواعه يكون أساسا هاما للاقتصاد الا أننا سنضرب
أمثلة من التعليم الفنى بالذات حيث أنه يحتل موقعا استراتيجيا فى هذا
الأساس .

— فبالنسبة للتعليم الزراعى نجد أن وزير المعارف يعترف بأنه وجد أن
المدرسة الزراعية الأساسية فى البلاد وهى مدرسة الزراعة التى تحولت بعد
ذلك الى مدرسة الزراعة العليا فكلية الزراعة « التى أنشئت من نحو عشرين
سنة (قيل هذا الحديث سنة ١٩١٢) لم يخرج رجالا حائزين للمعلومات
التي تناسب حالة الرقى التى وصلت اليها البلاد » . ثم يذكر أن « لذلك

(١) رسائل مصرى لسياسى انجليزى ، ص ١٠ .

(٢) منشور نمرة ٢٥ صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٢ هـ .

سببين : أولهما ضعف التلاميذ الذين يدخلون هذه المدرسة • وثانيهما لغة التعليم ، كانت لغة التعليم الى ذلك الوقت أجنبية « (١) » .

وزعم جورست أن التعليم الزراعى قد أحرز خطوات هامة نحو التقدم وخاصة على يد مجالس المديریات وذلك بفعل تشجيع نظارة المعارف ، ولكن جريدة الاهالى فضحت ما فى هذا الزعم من كذب ، اذ ذكرت أن الحكومة قد منحت مجالس المديریات ٦٪ من مجموع ضرائب الأتيطان ، فاذا كان مجموع الضرائب خمسة مليون جنيه ، كانت الخمسة٪ من ذلك المجموع ٢٥٠ ألف جنيه سنويا تستلمه مجالس المديریات فى ذلك الوقت ، فاذا نظرنا كم نصيب التعليم الزراعى من ال ٥٪ وفرضنا أنه العشر ، أى مبلغ ٢٥ ألف جنيه ، « ومن المؤكد أن مجالس المديریات لا تنفقه على التعليم الزراعى ، فهل من العدل أن ينفق خمسة فى الألف من خمسة ملايين على ترقية الأرض التى يجنى منها هذا المبلغ العظيم والتى أوجدت اعتناء أكثر أعطت ضعف هذه الجباية ؟ » (٢) .

ومن الملاحظ أن التعليم الزراعى لم يقم بجهد يذكر لتحسين أساليب الزراعة وإرشاد الفلاحين الى بعض المعلومات التى تنير أمامهم طريق العمل السليم ، وما كان ذلك الا لأن المدرسة الزراعية كانت تعد طلبتها لمجرد أن يكونوا إداريين فهم لم يتلقوا فى مدارسهم ما يمكنهم أن يديروا بذكاء ومهارة مزرعة ما أو يربون الدواجن والماشية ، أو يعرفون كيفية التمويل المالى لمشروعات الزراعية بطريقة عملية (٣) .

— أما بالنسبة للتعليم التجارى ، فلم تكن المدارس التجارية — حتى سنة ١٩١٤ بكافية فى بلاد كان عدد سكانها ١٢ مليون نسمة فى الوقت الذى كان للأجانب فيه حوالى ١١ مدرسة تجارية ، أما فى مصر فقد كانت هناك مدرستان نهاريّتان وأربع مدارس ليلية ، وبينما كان عدد طلاب المدارس المصرية ١٢٠٠ تلميذ تقريبا منهم ٣٢٠ تلميذا منقطعون للدراسة فى المدرستين النهاريّتين وبأنهم لا يشتغلون الا ساعتين فى بعض أيام الاسبوع

(١) محاضر جلسات شورى القرائين - جلسة ١٢/٧/١٩١٢ .

(٢) الاهالى فى ٢١/٥/١٩١١ ، العدد ١٧٧ .

(٣) Amir Boktor : School and Society in the Valley of the Nile, p. 232.

فقط ، كان عدد طلاب المدارس الأجنبية ١٥٠٠ تلميذا ، وبالتالي فقد كان في مصر تلميذ واحد لكل مائة ألف من السكان ، أما بالنسبة للأجانب فقد بلغت النسبة ١ : ٢٣ .

والمتأمل في احصائيات المدرسة العالية يلاحظ تناقصاً مستمراً في السنوات الأخيرة في اعداد الطلاب بها ، ففي سنة ١٩١٧ ، كان بالمدرسة ٧٥ طالبا ، وفي سنة ١٩٢٠ أصبحوا ستين ، وفي سنة ١٩٢٢ صاروا ٤٩ . وتفسر وزارة المعارف (١) هذه الظاهرة بأنها ترجع الى عدم ادراك الجمهور للنمزايا الوفيرة التي تنجم عن التعليم التجارى العالى ، والى اعتقاد البعض أن الأعمال التجارية لا تبلغ من شرف المنزلة مبلغ غيرها من المهن الأخرى ، يضاف الى ذلك (ان لم يكن الأهم) ما أنتجه من الاثر اعطاء خريجها قبل تضليل الدرجات مرتبا دون مرتب خريجى المدارس العالية الأخرى والسدى نسيته وزارة المعارف كذلك هو احتكار الأجانب للوظائف المالية والتجارية فى كافة أوجه النشاط الاقتصادية مما كان يجعل الخريجين يشعرون بأن الطريق أمامهم مسدود . ويكفى دلالة على ذلك ، أن خريجى التعليم التجارى الذين كان من المفروض أن يتجهوا الى الأعمال التجارية الحرة والانخراط فى سلك موظفى البيوتات المالية والتجارية ، كان معظمهم يتجه الى وظائف الحكومة ، فاحصاءات سنة ١٩٢٣ تشير الى أنه من بين ٤٣ خريج من مدرستى المحاسبة والتجارة ، التحق بوظائف الحكومة ٢٥ طالبا ، أى بنسبة ٥٨٪ تقريبا بعد أن كانت هذه النسبة ٣٠٪ سنة ١٩٢٢ (٢) .

- وبالنسبة للتعليم الصناعى فلا ينبغى أن نخدعنا التقارير الرسمية التى كان ممثلو الاحتلال يظهرون فيها رغبتهم فى نشر التعليم الصناعى ، فكرومر يذكر : « من رأى أن البلاد فى حاجة الى تكثير المدارس الصناعية » (٣) ، اذ ينبغى أن نتساءل : أى نوع من المدارس الصناعية ؟ انها مدارس تقتصر على اعداد أفراد يقومون بحاجات الدكاكين والورش الصغيرة والأعمال البسيطة التى كان العمال الاجانب لا يقبلون عليها والتى لم تكن لها فاعلية تذكر فى تطوير الصناعة المصرية وحتى اذا كان الأمر كما يدعى ،

(١) تقرير بيبى حال التعليم من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٢٢ ، ص ٥١ .

(٢) تقرير بيبى حال التعليم سنة ١٩٢٣ ، ص ٣١ .

(٣) كرومر : تقرير عن الحالة المالية والادارة والحالة العمومية بمصر والسودان ١٩٠٠

فلسنا ندري ما الذى منعه ومنع تابعيه من اخراج امانيتهم الى حيز التنفيذ مع ما كانوا يتمتعون به من سيطرة مطلقة على مقدرات البلاد الاقتصادية والعسكرية والسياسية .

ومما هو جدير بالملاحظة ، أن نسبة كبيرة من خريجي التعليم الصناعى كانت تلتحق بالسكك الحديدية حيث كان الانجليز يهتمون بها اهتماما خاصا لاهميتها فى تسهيل حركة ونقل القطن الى الخارج . وكذلك القوات العسكرية للاحتلال بدليل ما نلاحظه من أن الخطوط الاولى التى أنشئت كانت تتصل بالموانى خاصة السويس والاسكندرية .

٣ - التعليم أداة للجمود الاجتماعى :

عندما يتكبد الاستعمار بلدا من البلدان ويصبح همه الأول أن يثبت أركانه ليضمن استمراره ويدعم وجوده بالعمل على استقلاله اقتصاديا وتجميده اجتماعيا وفكريا وجعله تابعا سياسيا . فان الخطر على وجوده لا يكون قد زال كلية اذا تركت مقدرات التعليم فيه بيد أبناءه ينشرونه ويوسعون فيه . اذ ما دام التعليم هو أداة صناعة المواطن ، فمن المؤكد أن يجد الاستعمار نفسه أمام شعب به من الرجال من لا يطيقون صبرا بما عليه من استغلال وجمود وتبعية فينقلبون عليه شر انقلاب معيدين لبلادهم حقها فى الاستقلال والحرية والتقدم . من هنا جعل الاستعمار عموما . والبريطانى فى مصر خصوصا - من القبض على شئون التربية والتعليم قرينا للوجود العسكرى والتحكم الاقتصادى حتى يمكن - بتضييق فرصه أمام أبناء البلاد - احكام السيطرة والاستغلال والنهب ، وقد اتخذت هذه السياسة مظاهر شتى ، فمن قبض اليد على الانفاق على التعليم . الى فرض المصروفات المدرسية والى التشدد فى الامتحانات والى التحكم فى البعثات ، ومن الطبيعى أن يكون لذلك كله رد فعل شعبى يتمثل فى العديد من الكتابات التى هدفت الى توجيه سياسة التعليم الى الجانب الآخر . جانب التعليم وتيسير السبل أمامه حتى ينهض ويقوم بدوره كاملا ، ومحاولات من الدولة التى يسيطر عليها الاحتلال لامتناس هذا الاتجاه بنوع من الاستجابة التى تدل على التمييز والبساطة .

وهذا يتضح لنا فيما يلى :

() الانفاق على التعليم : تحدد المبالغ التى تقوم الدولة بانفاقها على التعليم مدى ما تبذله من جهد فى هذا المجال . وهذا وذاك يتيح لنا

صورة واضحة نستطيع بناء عليها أن نقف على مدى تقدير الدولة لقيمة التعليم . وفى تقرير كرومر عن سنة ١٩٠٢ يضع أمامنا عدة متغيرات هامة كان على الاحتلال أن يختار بينها ويحدد سياسته فى الانفاق على التعليم :

١ - أنه لا بد من انفاق أموال كثيرة على الري والصرف بنوع خاص اذا أريد أن يستفيد أهالى مصر من خصب أرضهم واستعدادها الزراعى الذى جادت به الطبيعة عليهم .

٢ - ان الضرائب كانت فوق الطاقة ، وأن النظام المالى كثير الشوائب مع ما تم فيه من الإصلاح (كذا) فى عهد المراقبة المالية الثنائية من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٨٢ م .

٣ - أنه لا بد من الإصلاح فى كل فرع من فروع الحكومة ، وكل ذلك يقتضى نفقات طائلة ، ولما كان الاحتلال يهمل فى المرتبة الأولى أن تنتظم مالية البلاد حتى يضمن الدائنون الأوربيون ديونهم فإن ذلك يفترض :

- أن يحتل الإصلاح فى شئون التعليم والصحة وما الى ذلك مرتبة متأخرة لأن ذلك يتطلب أموالا كثيرة فى الوقت الذى يجب أن يخصص فيه الجزء الأكبر منه لسداد الديون .

- فإذا ما قيل أنه يمكن القيام بهذه الإصلاحات والحصول لها على مال عن طريق رفع الضرائب ، فإن الاحتلال لم يرد ذلك عملا بالقاعدة التى تقول « من الحمق أن تقتل الدجاجة التى تبيض ذها » وتظاهرا بأن جمهور الأهالى يهمل تخفيف الضرائب أكثر مما تهمل الإصلاحات الادارية مهما كانت هذه الإصلاحات مطلوبة لذاتها .

- لا بأس - بل من الضرورى - الانفاق بأكبر قدر ممكن من المال على شئون الزراعة والري ما دامت مصر قد احتلت مركزها المفروض عليها فى سياسة التخصيص ، وما دامت قد أصبحت مزرعة الاستعمار القطنية .

ولم يعدم الاحتلال وجود موظفين كبار من غير الأوربيين يوليهم شئون التعليم ويفلسفوا اتجاهاته وسياسته ويعطونها مبرراتها ، ويبرزوا حنميتها . فيعقوب ارتين وكيل المعارف يؤكد الفكرة التى تقوم عليها سياسة الاحتلال وهى ثانوية الانفاق على التعليم .

أما القول بأن الحكومة لا تريد زيادة الانفاق على التعليم حتى لا تضطر الى إرهاب الأفراد بالضرائب فهو لا يستند الى أساس من الصحة ، لأن فئات مختلفة من أفراد الشعب كانت تطالب بزيادة الانفاق مهما تطلب ذلك من فرض الضرائب ، وأظهرت كتابات عدد من الكتاب وكذلك المناقشات التي حدثت حول هذه القضية مدى إيمان الشعب بفكرة « أولوية الانفاق على التعليم » ، فعندما نشرت لجنة التعليم الأولى مشروعاتها لتعميم التعليم الأولى سنة ١٩١٩ • وجابهتها مشكلة تمويله والانفاق عليه كتب أحد المحامين مطالبا بتطبيق الضرائب النسبية على أصحاب العقارات الذين تزيد ملكيتهم عن خمسة أفدنة وبذلك يستثنى صغار الملاك ، على شرط أن تزيد نسبة الضرائب بزيادة المملوك حتى يمكن الانفاق منها على التعليم (١) •

كذلك نرى مطالبة أعضاء مجلس شورى القوانين المستمرة بنشر التعليم وزيادة الانفاق عليه بغض النظر عما يكلفه من أموال ، فقد جاء فى تقرير اللجنة الخاصة بفحص ميزانية سنة ١٩٠١ « ليس بخاف على الحكومة أن من الاحتياطات التي هي أساس كل احتياط يتخذ للأمن العام أو للصحة ، التربية والتعليم ، فإذا لوحظ أنه يجب ترقى المصالح واتقان نظامها وانفاق النفقات على تلك ، وجب أن يجرى مثل ذلك فى التربية والتعليم ، بل يجب أن تكون العناية بالتربية أكثر • فكان يسرنا أن نرى فى كل سنة زيادة فى نفقات المعارف يفتح فيها للفقراء من الناس أبوابا لتربية أبنائهم » •

ان مقارنة بين أوجه الانفاق المختلفة فى ميزانية الدولة فى فترة من السنين توضح بما لا يدع مجالا للشك ضعف الحجج التي ساقها عن الاحتلال أذنا به فى مصر من أن قلة الانفاق على التعليم كانت أمرا ضروريا لمواجهة الالتزامات المفروضة على مصر ، وأن الدولة توجه عنايتها فى الانفاق الى الأوجه التي يمكن أن تدر ثروة عاجلة ، ففي احصاء سنة ١٨٩٩ نجد أن المخصص للتخديو هو ٥٢٢٨٦١ جنيه بينما كان يخص التعليم ١٠٧٩٦٤ جنيه ويصرف على السودان ١٤٦٣١٧ جنيه •

وعلى الرغم من زيادة ميزانية الدولة المستمرة فقد ظلت نسبة ما يخص التعليم منها طوال فترة الاحتلال منخفضة لا يلحقها تغير يذكر ، فمنذ سنة ٨٨٢ الى سنة ١٩٠٣ أى فى مدة عشرين عاما بلغ ما أنفقته الدولة على التعليم ١٨٢٢٠٥٤٧ جنيها من مجموعة المصروفات العمومية التي بلغت طوال هذه

(١) محمد سعيد أفندى : كلمة فى تقرير لجنة التعليم الأولى ، ص ٨ •

الفترة ١٥٤١٠٤٧٦٥٢١٣ رجبيا ، أى أن نسبة ما أنفق على التعليم بلغت ٩٠٪ من الميزانية العامة طوال عشرين عاما . وفى سنة ١٩٠٤ بلغت الأموال التى أنفقتها الدولة على التعليم ٢٠٣٥٠٠ جنيه فى الوقت الذى كانت فيه ميزانية الدولة ٢٧٢٢٠٢٩٥٠ رجبيا أى بنسبة ١٦٪ تقريبا .

وتمر السنون ويظل التقدير فى الانفاق على التعليم كما هو ، ذلك أننا اذا تأملنا النسبة التى اتخذتها ميزانية التعليم فى السنوات الأخيرة أى من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٢٣ فسنلاحظ أنها كانت تتجه الى الانخفاض ، الى أن بدأ الاحتلال يخفف قبضته على التعليم بذهاب دنلوب ، فبدأت نسبة الانفاق على التعليم تزيد باطراد .

(ب) فرض المصروفات : وفى الوقت الذى كانت فيه وزارة المعارف تنفق على التعليم بهذا القدر الشحيح ، كان هذا القدر يأتى أغلبه من جيوب أهالى التلاميذ الذين فرضت عليهم المصروفات الباهظة تعويقا لهم عن التمتع بالتعليم وضنا من الدولة أن تتكبد القروش القليلة تنير بها العقول المتعطشة للمعرفة وترقى بأصحابها الى مدارج التمدن والتقدم ، ولم يكن تقرير المصروفات أمرا جائزا أو يحسن أن ينادى به أحد منذ عهد طويلة ، الى أن ابتليت البلاد بالاحتلال ، صحيح أن رياض باشا قد قرر شيئا من المصروفات فى سنة ١٨٧٤ فى القانون الذى سنه لدخول التلاميذ بمدارس الحكومة الملكية (بندى ٣ و ٤) الصادر باعتماده الأمر الحديوى فى ٥ فبراير سنة ١٨٧٤ الا أن أحدا لم يكن ليجرؤ أن ينفذه ويبدو أن وزارة المعارف قد وجدت فى هذه البادرة ما يشجعها فيما بعد على تقرير المصروفات فأجيت القانون وبدأت فى تنفيذه بالفعل منذ سنة ١٨٨٥ وكان من الضرورى أن يجد هذا الأمر الجديد على التعليم من يبرره ويفلسفه كالعادة .

فقد ذكر يعقوب أرتين^(١) أن المجانية « شئ مخالف للذوق السليم ومناف للعدالة ، وأصبحت خطة الوزارة هى تقليل عدد من يتعلمون مجانا . فان كثرة هذا العدد قد حولت المدارس عن حقيقتها وجعلتها أشبه بماوى ٠٠٠ » . ويكفيما ما كان قد ذكره كرومر من قبل فى تقريره عن سنة ١٩٠٢ حيث قال بالحرف الواحد : « ان المساعى مبذولة لحصر عدد التلاميذ الذين يدخلون المدارس الابتدائية برفع أجرة التعليم فيها » . والهدف من ذلك هو أن

(١) يعقوب أرتين : القول التام فى التعليم العام ، ص ٤٦ .

تتحول الجمهرة الكبرى الى تعليم الكتابيب الذى لم تر سلطات الاحتلال خطرا من انتشاره .

كذلك لم تتورع وزارة المعارف من الاعتراف بأن فرض المصروفات ورفعها يؤدى الى أن ينحصر التعليم فى طائفة قليلة من بين القادرين على دفع المال اللازم من الأغنياء وبعض أفراد الطبقة المتوسطة وتعجز الطبقات الفقيرة عن ولوج هذا التعليم الذى يؤدى بخريجه الى احتلال وظائف الدولة المختلفة . ولما كان من غير المرغوب فيه أن يحتل مثل هذه الوظائف أفراد من الفقراء فقد كان ضروريا أن توالى الوزارة زيادة المصروفات ومن هنا نجد أن اللجنة للعملية الادارية سنة ١٩٠١ (١) تذهب الى أن قلة المصروفات كانت تدعو كثيرا من العائلات غير المتيسرة لادخال أولادهم بها أملا فى حصولهم فيما بعد على وظائف الحكومة « ولما فاة هذه المضار الجسيمة » - على حد تعبير وزارة المعارف - رأت اللجنة العلمية الادارية لزوم التعديل فى شروط القبول بالمدارس الابتدائية بحيث لا يقبل فيها الا الطلبة الذين تسمح لهم حالتهم بالاستمرار على تلقى التعليم الثانوى والعالى بقدر الامكان ويكونون من طبقة من الأهالى الراقية نوعا تحاول تربيتهم الأولية دون الاضرار بمن يختلط بهم من التلاميذ . ولا خلاف فى أن الطريقة العملية المؤدية لهذه الغاية انما هى زيادة فئة المصروفات المدرسية ، . والحالة التى تشير اليها اللجنة التى تشترطها لمدى قدرة الطلاب للاستمرار على تلقى التعليم الثانوى والعالى ليست هى الحالة العلمية ولكنها الحالة المالية ...

ويذكر أن كرومر أن ما أخذته الحكومة من التلاميذ أجرة للتعليم سنة ١٨٨١ أى قبل الاحتلال بسنة بلغ نحو ٢٣٠٠ جنيه أصبح ١٧٠٠٠ جنيه سنة ١٨٩٠ ، ثم زاد بعد ذلك سنة بسنة فصار ٧٦٠٠٠ جنيه سنة ١٩٠٤ وقدر أن يصل الى ١٩٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٠٥ (٢) .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نذكر بعض الجهود الحكومية لزيادة عبء المصروفات على أبناء الشعب :

(١) محاضر جلسات اللجنة العلمية الادارية . جلسة ١٩٠١/٦/١٣ .

(٢) كرومر : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فطر والسودان سنة ١٩٠٤ ،

١ - كانت الوزارة تمنح طلبة مدرستي الطب والهندسة مرتبات تعينهم على الدراسة والمعيشة وتشوقهم حيث كان الاقبال عليها ضعيفا ، فأرسل لهم قلم الحسابات بالوزارة مذكرة الى اللجنة العلمية الادارية في ١٤/١٠/١٩٠٠ لالغاء هذه المرتبات تدريجيا .

٢ - أصبحت نسبة التلاميذ الذين يدفعون مصروفات مدرسية حتى سنة ١٩٠٢ ، ٩٢٪ من مجموع التلاميذ المقيدون وكانت هذه النسبة ٩١٪ سنة ١٩٠١ و ٧٧٪ سنة ١٨٩٨ و ٦١٪ سنة ١٨٩٠ و ٣٠٪ سنة ١٨٨٩ .

٣ - في السنة الدراسية ١٩٠٥/١٩٠٦ رفعت الوزارة مصروفات التلميذ الداخلي الى ٤٠ جنيها بدلا من ٣٠ جنيها بمدرسة الناصرية ، والقسم الابتدائي في مدرسة رأس التين و ٣٥ جنيها عن نفس التلميذ بمدرسة المنصورة بعد أن كان يدفع ٢٠ جنيها و ١٠ جنيها عن كل تلميذ في نفس المدرسة الخارجي بعد أن كان يدفع ثمانية . وفي مدرسة الزراعة كانت المصروفات عن الطلبة الحاصلين على الابتدائية بها ٣٠ جنيها فأصبحت ٤٠ جنيها للداخلي . وبالنسبة لغير الحاصلين على الابتدائية ظلت خمسين جنيها كما هي . وواضح من هذا الفرق كيف كانت القوانين تبيح للأكثر غنى أن يتعلم تعليما متوسطا دون الحصول على الشهادة الابتدائية ما دام قادرا على أن يدفع أكثر .

(ج) **التشدد في الامتحانات :** اتخذت الامتحانات في مصر وسيلة خبيثة استطاعت بها الدولة أن تضيق من فرص التعليم أمام الناس بما أحاطتها به من رهبة وما اتبعته فيها من تشديد وتصعيب وقسوة . وليس معنى ذلك أن الامتحانات كانت حدثا جديدا لم تعرفه البلاد الا بقدوم الاحتلال ، لقد كانت موجودة من قبل ، الا أنها لم تكن أداة للتخويف والارهاب ، وانما وسيلة تزيد من اقبال التلاميذ على التعليم بما كانت تبعته من شوق وما كان يتخذ منها من ترغيب . ويكفي للدلالة على ذلك أن الجزء الخاص بالامتحانات من لائحة رجب (١٠ رجب سنة ١٢٨٤ هـ ، ٢٩ أبريل سنة ١٨٦٨) قد ذكر تحت باب « في تشويق الأطفال » ، والقارئ لما جاء تحت هذا العنوان عن الامتحان وفلسفته والغاية منه يدرك المفارقة الكبيرة بينه وبين ما شاع وساد فيما بعد من سنوات الاحتلال .

وتحمل اللوائح والقوانين الخاصة بمختلف الامتحانات نصوصا صارخة تؤكد هذه الفلسفة ، والاجراءات « التخويفية » التي أحاطت بها الامتحانات .

ففي المادة الرابعة عشرة من قانون امتحان شهادة الدراسة الثانوية سنة ١٩١٣ نجد : « في الامتحانات التحريرية والشفوية يعطى لرئيس أو أحد المراقبين رقما خاصا يقوم مقام اسم الطالب بحيث لا يتسنى للممتحنين معرفة أسماء الطلبة الذين يختبرونهم أو يصححون أوراقهم . وليس للممتحنين أن يسألوا أحدا من طالبي الامتحان عن اسمه ولا عن المدرسة التي هو منها ولا عن أى شئ يتعلق به ، ويحظر قطعيا على الطلبة أن يحاولوا بأي وسيلة من الوسائل تعريف أعضاء لجان الامتحان بأنفسهم » .

وفي لائحة امتحان الشهادة الابتدائية لسنة ١٨٩٣ نجد « الامتحانات التحريرية تكتب على أوراق عليها دمغة خصوصية يوزعها القومسيون ولا يوضع عليها علامة أو إشارة » : وفي لائحة امتحان الابتدائية سنة ١٨٩٥ نجد في المادة التاسعة عشرة : « تصحيح الأوراق وتقدير الدرجات يحصل بمعرفة قومسيون خصوصي يعقد بنظارة المعارف وهذا القومسيون يتركب من رئيس ومراقبين وممتحنين ويسمى بقومسيون تقدير الدرجات ولا يسوغ في أى حال من الأحوال أن يكون من ضمن هذا القومسيون أى موظف من موظفي المدارس الجارى امتحان تلامذتها » .

وفي المادة العشرين من نفس اللائحة « على رؤساء اللجان أن يرسلوا الى رئيس قومسيون تقدير الدرجات أوراق الامتحانات عند اتمامها أولا بأول داخل مطرووف مختوم وهذه المطارييف يفتحها رئيس القومسيون بنظارة المعارف بحضور أحد مراقبي القومسيون » ، وفي لائحة امتحان سنة ١٩٠٥ نجد في المادة السابعة عشر « وحيث أن اللجنة توزع عليهم (الطلاب) جميع الأدوات اللازمة عدا الأفلام العربية ، فلا يسوغ لهم مطلقا استعمال أدوات غير ذلك » .

وكان لابد أن تنعكس سياسة التشدد هذه على نتائج الامتحان ، ففي امتحان الشهادة الابتدائية لسنة ١٨٩٨ تقدم للامتحان ١٣٨١ طالبا نجح منهم ٤٢٧ أى بنسبة لا تزيد على ٣٠٪ فقط ، وفي امتحان الشهادة الثانوية نجح ٩٨ طالبا من ٣٤٤ طالبا تقدموا للامتحان أى بنسبة لا تزيد على ٢٨٪ فقط ، وتزداد النتيجة سوءا وانحدارا فيصبح عدد الناجحين ٦٨ من بين ٣٧٢ تقدموا للامتحان أى بنسبة ٢١٪ ، ولم تحسن هذه النتيجة بعد ذلك بعدة سنوات ، فبالنسبة للشهادة الابتدائية نجد أنه في سنة ١٩٠٣ بلغ عدد المتقدمين للامتحان ٢٧٩٤ طالبا نجح منهم ٦١٤ طالبا فقط أى بنسبة ٢٦٪ .

٤ - التعليم اداة للتخريب الثقافى :

أ - محاربة اللغة العربية : وكانت اللغة كذلك مجالا خطيرا ركز عليه الاحتلال جهوده حتى يستطيع أن يمكن لنفسه بالتمكين لثقافته وتخريب الثقافة العربية . وكانت وسيلته الى ذلك هى فرض لغته الانجليزية على التعليم محققا بذلك هدفين : الهدف الأول : هو محاولة خنق الروح الوطنية المصرية ، والثانى محاربة الثقافة الفرنسية التى شعر الاحتلال بميل المصريين اليها . وكان الاحتلال فى ذلك ذكيا وخبيثا الى أقصى حد . فاللغة فى أى ثقافة هى وسيلة نقلها ، وهى وعاءها . وأى وهن يصيبها انما يصيب المجتمع المتحدث بها بأفدح الأخطار ، ومن هنا جفصل المفكرون والكتاب المصريون من ضرورة أن يكون التعليم باللغة العربية سلاحا هاما فى معركة الاستقلال والتحرير .

وأول ما بدأ التفكير فى الغاء التعليم باللغة العربية وجعله بالانجليزية أو الفرنسية كان فى سنة ١٨٨٨ فى التقرير الرابع الذى قدمه على مبارك الى الحديو عن أحوال التعليم . ثم ظهرت بعد ذلك دعوات هدامة للنيل من اللغة العربية .

فقد قدم المهندس وليم ولكوكس الى مصر سنة ١٨٨٢ من الهند وكان موظفا بمصلحة الرى بها ، ودعا الى نشر العامية والتأليف بها وترجم بعض فصول من مسرحيات شكسبير ومن الانجيل الى العامية ، وألقى خطابا مشهورا فى الأزبكية فى يناير سنة ١٨٩٢ ، موضوعه « لم توجد قوة الاختراع لدى المصريين حتى الآن ؟ » . ومن جملة ما قاله أن من جملة العوامل فى فقد قوة الاختراع ، عند المصريين استبقاؤهم اللغة العربية (الفصحى) وأشار باغفالها واستبدالها باللغة الانجليزية الحاضرة .

كما ظهر بعد ذلك بقليل (سنة ١٨٩٧) كتاب أطلق عليه اسم « اللغة العامية المصرية بالحروف الأفرنجية » وهو مشروع ينتقل خطوة تالية بعد خطوة الدعوة الى العامية فيطالب بكتابتها بالحروف الأفرنجية ، وقد أعده بعض الأجانب ، ورتبت له أبجدية أفرنجية وعوض فيها عن الحروف العربية الخالصة بأحرف ذات علامات خاصة ومعه تمارين لاستعمال هذه الحروف .

ثم دعا وليم ويلمور أحد قضاة محكمة الاستئناف الأهلية الى اتخاذ اللغة العربية - العامية للكتابة بدلا من الفصحى كذلك ، وأصدر كتابا

وقد شن مصطفى كامل حملة شعواء على دعوة ويلمور على صفحات اللواء منها إلى الخطر الذي تحمله هذه الدعوة بين ثناياها . فهي تصوب سهامها إلى أهم وأعز شيء يملكه المجتمع وهي « الدرع التي نتقى بها كل خطب وتحفظ بها العقيدة في النقد أو الدين من خطر الضياع » وهي « خزانة التاريخ الملى والشرف الأعلى ومستودع أسرار حكمة المتقدمين والمتأخرين » . وعلى هذا فإن المطالب بمحوها وتغييرها « إنما يطلب قلب كيان حقيقتها الاجتماعية وتدمير ديننا بالاستسلام الأبدي للغرب وسلطانها » (١) .

ولم يقتصر الهجوم والنقد على اللغة العربية كلفة تعليم أو محاولة زعزعة أركانها بالدعوة إلى العامية على الأجانب والمحتلين فقط . بل سار في نفس التيار عدد من المصريين والمتصرين كان منهم أصحاب مناصب خطيرة وكبيرة حاولوا خلالها أن يقوموا بالتأثير اللازم لانقضاء آرائهم مسيطرة للاستعمار في دعواه . فمن ذلك ما ذكره على مبارك في تقريره عن حال التعليم سنة ١٨٨٨ . أما يعقوب أرئين فقد ذهب إلى أنه يتعين علينا أن أردنا تعلم العلوم من أوروبا أن نتعلم إحدى لطايتها العلمية ، ولا يمكن الاعتماد في سبيل الحصول على ذلك الحذق ترجمة كتب الغربيين إلى لغتنا العربية . إن الديار المصرية ليست متسعة الأطراف وسكانها قليلون وليس فيهم الآن من يفقه ضرورة التحلي بتلك الآداب ، والاستفادة بها إلا النذر اليسير ، ومن ثم لم تتوافر لدينا الوسائل المادية والمزايا المثالية الحاملة لذوى الأهلية من المترجمين على حسن القيام بهذا العمل الذي يستدعى أهلية خصوصية ومعارف واسعة .

ب - **النشاط التربوي الأجنبي** : ولم تحارب الثقافة العربية في مصر عن طريق اللغة فقط . وإنما كان النشاط الأجنبي التربوي عاملاً هاماً في ذلك ، فمما طمحت الدول الغربية إلى الاستيلاء على بلد أو إقليم من قارة أفريقيا أو من الشرق عموماً إلا وسبقت إليها بافتتاح المدارس ومن ثم تتخلق بأخلاقهم

ليمهدوا لها طريق الافتتاح والاستعمار علما منها بأن مأمورية هؤلاء المعلمين ليست الا عبارة عن بث أخلاق وعوائد وتعاليم دينية كانت أو فنية ، وهم اذا دخلوا قرية وظهروا بهذا المظهر ، لا يلاقون معارضة أو ممانعة لأن حجتهم نشر العلم والتهذيب ورفع لواء التمدن . ومتى تأسست المدارس الأجنبية وفتحت أبوابها للراغبين ، استأثر بالتعليم فيها رجالها القادمون لهذه الغاية .

ومنذ أن أنشئت هذه المدارس الأجنبية ، واللغة العربية لا حظ لها فيها لعلم أصحابها أن رسوخ اللغة العربية في أذهان التلاميذ من أكبر الموانع لانتشار تعاليمهم .

ومن حيث مساعدة الاحتلال على انتشار نشاط الارساليات والمدارس الأجنبية نجد أن بعض أنواع التعليم التي لم تكن موجودة أصلا بدأت تجد لها مجالا في مصر ، وبدأت أنواع أخرى تنتشر انتشارا كبيرا لزيادة عدد أفراد جالياتها نتيجة للاحتلال ، كما أن بعض الارساليات التي لم تغد الى مصر من قبل بدأت تغد اليها مطمئنة الى أن الاحتلال البريطاني - في جميع الظروف - لن يعرقل جهودها في مصر . ووجد هؤلاء التربة مهيأة لهم ، فالدولة نفسها تغل يدها عن نشر التعليم وبالتالي لا يجد المصريون أمامهم الا المدارس الأجنبية .

وكانت المدارس الفرنسية في مقدمة المدارس الأجنبية في مصر ، ويكفي للوقوف على مدى تأثير هذه المدارس في تخريب الثقافة المصرية ومحاربة الوحدة الوطنية أن مظلوم باشا وزير المالية شكى لأحد الكتاب الانجليز أن المصريين خاصة في العائلات الأرستقراطية يرسلون أولادهم الى مدارس الجزويت الفرنسية ولكن هذه المدارس لا تحترم شعائر أهالي هؤلاء الأولاد المسلمين ، بل كان الأولاد المسلمون يجبرون على أن يشتركوا في أداء الطقوس المسيحية حتى أن التلميذ عندما كان المعلم يسأله : هل أنت مسيحي ؟ يجيب بالاجاب ليحصل على درجة حسنة !! (١) .

وقد وقف المرسلون جميعا فى الصف المعادى للثورة الوطنية ، والكتب
الامريكية عن هذه الفترة مليئة بالفرح لضرب الاسطول الانجليزى مدينة
الاسكندرية فى يوليو سنة ١٨٨٢ . ويتضاعف هذا الفرح حين يصف واطسن
(مؤرخ النشاط التربوى الأمريكى فى مصر) دخول الانجليز فى القاهرة
وسيرهم فى شوارعها . وكان الرجل يؤمن بضرورة الاحتلال البريطانى لمصر
ولم يوافق على آراء اللورد دوفرين التى تقول أن مصر طفل يحتاج الى المساعدة
- بل كان يرى هذا البلد مكتملا يعرف جيدا الخير من الشر حتى أحبه وصمم
على مواصلة ارتكابه . ولقد صدم الرجل وزملاؤه من المقاومة الشديدة التى
لاقاها فى البلاد وبالذات من الكنيسة القبطية رئاسة وجمهورا . يصف المبشر
« يوحنا هوج » مقابلة جرت بينه وبين البطريرك بحضور القنصل الأمريكى
حاول فيها القنصل أن يقنع البطريرك بالعدول عن مقاطعة الارسالية وقال
له « أن هؤلاء المرسلين الأمريكان لا يعلمون الناس الا الانجيل الطاهر ،
فكن بمنظر أن تكون غبطتكم شاكرا أفضالهم لأجل الخير الذى يفعلونه لأولاد
الأقباط وغيرهم » وأجاب البطريرك فى حدة : الانجيل الطاهر ! وهل
الامريكان وحدهم هم الذين عندهم الانجيل ؟ ولماذا لا يعلمونه لعبيدهم
« الزنوج » اذا كان عندهم الانجيل ؟ ٠٠٠ ان الانجيل عندنا قبلما تولد
أمريكا فى الوجود « (١) .

وقد استطاعت المدارس الأجنبية أن تترك آثارا وبصمات واضحة على
حياتنا بجميع جوانبها ، فمن الناحية الاجتماعية نجد أن تنوع الثقافات
الغربية التى غزت مصر قد أدى الى بعض التفكك فى بعض الأسر المصرية التى
كانت توفد أبناءها الى هذه المدارس . أما من الناحية الاقتصادية فانه نظرا
لأن المؤسسات الاقتصادية التى كانت قائمة لم تكن تستخدم الا اللغات
الأوروبية والمعاملات الغربية ، فقد كانت تفضل دائما استخدام خريجي
المدارس الأجنبية مما جعل من هذه المؤسسات جيوبا ثقافية منغلقة على
نفسها : أما من الناحية الثقافية ، فقد كان لعدم اشراف الدولة على هذا
التعليم أثره السئ من أن تترك الفرصة للمدارس الأجنبية فى أن تقوم بما

(١) وليم سليمان : تيارات الفكر المسيحى فى الواقع المصرى . ص ٨٩ .

تريده من دعاية وتوجيه للتلاميذ وتشكيلهم وفق ما يرغب أصحاب هذه المدارس ، ومن هنا كنت تجد الكتب المستعملة فى المدارس الاجنبية حاملة صورا لتمجيد الدولة التابعة لها المدرسة (١) .

(ج) النشاط التربوى لليهود فى مصر : ولا نستطيع أن نترك هذا الجانب دون أن نشير الى النشاط التربوى الذى قام به اليهود فى مصر مع ضرورة التنبيه الى أننا نقصد بايراده هنا أن نؤكد انخراطه فى تلك السياسة العامة للاحتلال نحو تخريب ثقافتنا ، وان كنا نرى أن انحصار كل طائفة فى قوقعة تعليم خاص بأبنائها ، مسألة ليست فى صالح الثقافة الوطنية ، ذلك أنها تؤكد الاختلاف بين أبناء الشعب وتعمقه وتفقدهم الاسس العامة المشتركة التى هى القوام الحقيقى فى تكوين المجتمع ، بالإضافة الى ذلك فقد كانت أيدى الصهيونية وراء الكثير من أوجه هذا النشاط .

فمنذ البداية عنى اليهود بتعليم النشء ، فأقاموا العديد من المدارس لابناء الطائفة ، كان أولها المدرسة التى أنشأها محفل ابن ميمون وهى مدرسة ابن ميمون فى درب البرابرة سنة ١٨٩٢ . ولقد ضمت المدرسة خمسة صفوف بلغ عدد تلاميذها ١٢٠ كانوا يتلقون دروسهم أساسا بالفرنسية فضلا عن دراسة العربية والعبرية والانجليزية ، وبالإضافة الى ذلك ، تأتى المدارس التى أنشأتها الطائفة الاسرائيلية فى مصر ، وهى المدارس التى كانت تديرها لجنة خاصة تسمى لجنة المدارس ، شكلت من ١٢ عضوا . أما مصدر تمويلها ، فهو الاعانات التى تحددها حصيللة الضريبة الشخصية المعروفة باسم « أريخا » والتى كانت تفرض على اليهود القادرين ، وكذلك ٥٠٪ من الناتج الصافى لدخول المعابد ، وحصيللة التبرعات والاكتتابات الاختيارية .

والى جانب مدارس الطائفة كانت توجد عدة مدارس خاصة من أهمها مدارس « جمعية نقطة اللبن » التى أنشأها ايزاك نباريو وزوجته . وكانت هذه الجمعية قد بدأت بفكرة تقديم وجبة افطار لطلبة المدارس الاسرائيلية الفقراء ، ثم تطورت بحيث لم تعد تقتصر على تقديم الافطار وانما امتدت لتقديم المعونات المالية والغذائية لفقراء التلاميذ واعالة وتبنى التلاميذ اليتامى . وفى سنة ١٩١٨ فكر ايزاك نباريو وزوجته فى دعم موقف الجمعية

(١) جرجس سلامة : تاريخ التعليم الأجنبى ١٣١ .

فتبرع بمبلغ خمسة آلاف جنيه واستطاعا أن يجمعا حوالى تسعة آلاف جنيه أخرى . وعلى اثر ذلك بدأ فى تشييد مقر للجمعية بالقرب من ميدان طلعت حرب فى القاهرة . وفى هذا المقر أقيمت مدرسة كانت تضم حوالى ٨٠٠ طفل من اليتامى والفقراء ، ونظم محفل بنى بریت حملة لجمع تبرعات لإنشاء مدرسة يهودية فى العباسية عرفت باسم « مدرسة السبيل » ، وقد بلغت قيمة التبرعات حوالى ٤٠ ألف جنيه وتولى التدريس فيها عدد من خريجي مدرسة المعلمين الاسرائيلية الشرقية بباريس وكانت الدراسة باللغة الفرنسية أساسا الى جانب اللغة العربية .

وفى مصر الجديدة ، تأسست فى سنة ١٩٢٣ مدرسة ابراهيم بيتش التى كان يبلغ عدد تلاميذها حوالى ٦٠٠ تلميذ يدرسون فى القسمين الابتدائى والثانوى ، وكان تلاميذها من مختلف جنسيات اليهود المصريين والاطاليين والفرنسيين واليونانيين والانجليز والأتراك والاسبان .

والى جانب المدارس ، قامت فى القاهرة مراكز للتدريب المهنى ساهم فى تأسيسها كبار الاثرياء اليهود فى القاهرة والاسكندرية ، وفى بعض عواصم الاقاليم ، وذلك لتدريب العمال اليهود على الحرف الدقيقة وخلق المهارات الفنية (١) .

وفى مدينة الاسكندرية ، افتتحت جماعة الأليانس فى اكتوبر سنة ١٨٩٧ مدرستين احدهما للبنين والأخرى للبنات ، وقد ظلت هاتان المدرستان تعملان حتى شهر يوليو ١٩١٩ حين تأكدت الجماعة أن الطائفة قد أصبحت قادرة على سد حاجات يهود المدينة من المدارس . وفى سنة ١٨٩٢ أقام البارون ج . منشة « مدرسة شادى يغورور للبنات » وعاونته فى ادارتها مدام كحلة ليفى ، والحقت بهذه المدرسة ورشة لتعليم الفتيات حياكة الملابس . أما محفل الياهو حناى الذى تأسس سنة ١٨٩٢ بالاسكندرية فقد فتح مدرسة لابناء الطائفة فى الاسكندرية كانت الدراسة فيها باللغات الفرنسية والعبرية والعربية . ثم أقام بعد ذلك فى سنة ١٩١٤ « ليسيه الاتحاد اليهودى للتعليم » .

(١) أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف : اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ - ١٩٤٧ (كتاب الهلال) ص ٣٤ وما بعدها .

وفى سنة ١٩٠٤ أقيمت مدرسة للأطفال عرفت باسم « المأوى » كان تلاميذها من أبناء فقراء الطائفة ، وقد بدأت برعاية ٣٢٠ طفلا ، وارتفع هذا العدد سنة ١٩١١ الى ٦٠٧ من الأطفال . وأقيمت فى سنة ١٩١١ مدرسة أخرى بمعبد زراديل بالقرب من حى اليهود هى مدرسة « اتزهاهيم » وفى سنة ١٩١٩ بعد أن أغلقت جماعة الأليانس مدرستها ، أقيمت مدرسة بحى رأس التين كانت تسمى مدرسة « هاتيكفا » أى « الأمل » حتى تغير اسمها الى مدرسة « ديلا بيرجولا » تخليدا لذكرى حاخام الاسكندرية .

والى جانب هذه المدارس ، كانت توجد مدرسة للفنون والصنائع اليهودية المجانية التى تأسست فى ١٨٩٧/٢/٢ بغية خلق جيل من الحرفيين المهرة ، وكانت تضم أقساما للحياكة والميكانيكا ، والأحذية وتجليد الكتب ، وصياغة المعادن والنجارة والحدادة وصناعة الرخام والحفر ، واصلاح الآلات الموسيقية .

ولم تخل بعض المدن الأخرى من المدارس اليهودية ، ففي مدينة طنطا ، أقيمت منذ سنة ١٩٠٥ مدرسة الأليانس الاسرائيلية العالية والتى ضمت عند انشائها ٢٢٠ تلميذا . وفى المنصورة أنشئت مدرسة « تلمود تواراة » وفى بور سعيد مدرسة « زيكرون موسى » .

ثالثا : رد الفعل الوطنى المصرى لمواجهة سياسة الاحتلال التعليمية

ما عرف شعب من الشعوب طريق التعليم واستكان بسهولة لقهر الغزاة والمحتلين . وما عرف الغزاة المحتلون طريقا للتسلط والتحكم مثل ما عرفوا طريق الجهل ونقص المعارف . حقيقة كان من الضرورى أن يفقهها المصريون حتى ينالوا ما كانوا قد افتقدوه من سيادة واستقلال ، وحقيقة كان من المحتتم أن يعيها المصريون حتى يعوضوا ما فاتهم من تأخر وتخلف . والمتتبع لحركة الفكر فى مصر فى عهد الاحتلال لا يجد محورا تدور حوله الكتابات والمناقشات المختلفة مثلما تدور حول ذلك الارتباط الذى لا يمكن أن تنفصم عراه بين التعليم والاستقلال ، فليس الى اصلاح التعليم سبيل اذا لم تكن مصر مستقلة ، وليس الى الاستقلال سبيل اذا لم تكن مصر متعلمة ، ثم ليس الى الاحتفاظ بهذا الاستقلال سبيل بعد الوصول اليه اذا لم يكن فى مصر تعليم صالح يمكن المصريين أن يقدروا الاستقلال حق قدره ويتخذوا من السبل والوسائل ما يتيح لهم حمايته من عبث العابثين وافساد المفسدين سواء كانوا أجنب أم مصريين .

وشواهد الوعى بهذه الوظيفة الوطنية للتعليم كثيرة ومتعددة ، فهذه جمال الدين الافغانى يذهب الى أنه لا جامعة لقوم لا لسان لهم ، ولا لسان لقوم لا آداب لهم « ولا عزة لقوم لا تاريخ لهم ، ولا تاريخ لقوم اذا لم يقيم منهم أساطين تحمى وتحى آثار رجال تاريخها فتعمل عملهم وتنسج على منوالهم » وهذا كله يتوقف على تعليم وطنى بدايته (الوطن) ووسطه (الوطن) وغايته (الوطن) .

وكتب مصطفى كامل : « مما لا يختلف عليه اثنان أن المسألة المصرية الحقيقية ليست مسألة الاحتلال البريطانى ، بل هى تأخر الشعب المصرى وعدم شعوره بحقوقه الشرعية ، فانه لو بقى متأخرا جاهلا وترك الانكليز مصر طوعا أو كرها لا يزول الخطر المهدد لحياته بالمرّة لأن الأسلحة التى ترد هجمات الأعداء واعتداء الأجانب هى الاتحاد والشجاعة والوطنية الحقّة ، ولا تكتسب هذه الصفات العالية الا بالتربية والتعليم » . وقول مصطفى كامل هذا يفسر لماذا كان يحتفى دائما بالتربية والتعليم .

ومن هنا كانت للحركة الوطنية المصرية جهود رائعة بذلتها لمواجهة سياسة الاحتلال الاستعمارية فى التعليم على اعتبار أن التعليم هو السلاح الرئيسى والهام الذى يجب أن تتسلح به حركة النضال الوطنى فى أمة تتطلع الى الحرية والتقدم والاستقلال ، وقد تجلّى ذلك فى المظاهر الآتية :

١ - الشعب يطالب بمشاركة الدولة فى تسير دفة التعليم :

منذ مطلع العصر الحديث فى مصر أخذت الدولة على عاتقها مسئولية التعليم وتوجيهه الوجهة التى تتفق وسياستها وفلسفتها ، وتبريرا لذلك نجد نصا هاما فى ديباجة مشروع انشاء المكاتب الأهلية فى عهد سعيد حيث تقول « ٠٠٠ أن الأغنياء ولو كانوا يقتدرون على تربية أولادهم وبذل ما عندهم من الأموال لتحصيل رفاهية عالمهم ، الا أنهم لا يعرفون الطرق الموصلة الى ذلك ولا حسن السلوك فى التربية والتعليم بأحسن مسالك ، وكذلك الفقراء محرومون من اليسرة والاقتدار ، وبينهم وبين التربية والرفاهية لضيق المعيشة أخطار ، فوجب توسط الحكومة التى هى الأب للفريقين وصار التوسط فيها فى اعانتهم على ذلك من قبيل فرض عين » .

واذا كانت هذه الفلسفة التى تسير عليها الدولة ، فان الفلسفة التى كانت تسير وفقها جهود الشعب مغايرة لذلك ، فالدولة فى مصر كانت تقف موقفا معاديا للشعب منذ زمان طويل ، وهى فى فترتنا هذه غريبة توجهها

مصالح أجنبية ، واذن فالأوفق كل التوفيق هو أن يعمل الشعب ، مفكروه وأفراده على إقامة تعليم حر مستقل عن سيطرة الحكومة . وفلسف لطفى السيد ذلك بتعاليمه الليبرالية فهو يذكر أن تولى الدولة لمسئولية التعليم يؤدى الى الوحدة الفكرية بين الناس والتسوية بين العقول التى جعل الله بينها من الفروق أكثر مما نراه من الفروق الجسمية « التربية والتعليم ليست شيئا آخر الا انماء ملكات النفس وتسلحهم للمزاحمة والظفر فى معترك الحياة فى العصر الذى يعيشون ، وعلى نسبة استعداد كل منهم ، فاذا سيق الطلبة الى الدرس سوفاً واحداً مع ما بينهم من تفاوت الاستعداد تعطلت فى كثير منهم معظم المزايا والملكات التى يجب انماؤها » .

وتطبيقاً لهذه الفلسفة طالبت هيئات مختلفة وكتب كثير من الكتاب والمفكرين يدعون الى أن تتخلى وزارة المعارف عن الاشراف عن التعليم الابتدائى فى الكتاب وتتركه لمجالس المديرية .

ولما كانت وزارة المعارف تمنع فى هيمنتها وسيطرتها على التعليم عن طريق السيطرة المركزية ليس فقط على ادارة المدارس وانما مارست هذا الأسلوب كذلك فى تصميم المناهج واختيار طرق التدريس واصدار القوانين المنظمة للتعليم دون عرضها على قاعدة شعبية تدل فيها برأيها وتعكس فى رأيها مصالح الشعب التى لا بد وأن تجهله حكومة عميلة تحركها أيد أجنبية . . لما كان الأمر كذلك ، طالب مجلس شورى القوانين باستمرار بحثه فى مناقشة القوانين واللوائح الخاصة بالتعليم حتى يمكن تكييفه بما يتفق واحتياجات الشعب . وكانت وزارة المعارف ترفض دائماً الاعتراف بهذا الحق لأنها كانت ترفع نفسها فوق امكانيات الخطأ وسوء التقدير .

أما ما فعلته الحكومة تلقاء كل ما سلف بيانه فى جميع هذه السنين ، فهو أنها لم تجاوب هيئة المجلس بكلمة ولا بحرف أو اشارة على هذا المطلب . ومع هذا فان الحكومة لم تكتف بترك المجلس كل هذه المدة فى هذا الموقف بل حملت عليه حملة لا يستحقها منها وذلك بما وضعت به أمام الجمعية العمومية ثناء المناقشة معها فى اختصاص وعدم اختصاص المجلس بنظر قوانين ولوائح التعليم حيث جاء فيما ردت به على الجمعية العمومية عن هذا الاقتراح سنة ١٩٠٢ ما يأتى بالحرف الواحد :

« لا محل لعرض لوائح التعليم على مجلس شورى القوانين الذى تخفى عليه تماماً تلك المسائل نظراً لهيئة تشكيله ولا اختصاصاته القانونية » .

ويشعر المجلس بالاهانة البالغة الواضحة في هذا الرد . فيكتب في تقرير له :

« ان هيئة المجلس مهما أحسنت ظننا بنظر الحكومة ومهما جاهدت شعورها ووجدانها لتفسير معنى تلك الجملة تفسيراً يليق بكمال الحكومة ، فلا يمكنها أن تفهم الا أن الحكومة ترى أن هيئة تشكيل المجلس غير صالحة للنظر في المسائل العلمية بدعوى أن تلك المسائل أعلى من أن تبحث فيها أو تصل إليها مدارك ومعارف الأعضاء المشكلة منهم تلك الهيئة . »

وفي هذا القول ما لا يخفى على أحد من الحكومة تنظر بها اليه مع عدم الموجب أو المسوغ لها في ذلك لأن الهيئة التي تعترف الحكومة بأن لها حق النظر فيما تصنعه من القوانين المدنية والجنائية وبحث اللوائح الادارية والهندسية وفحص المشروعات القضائية والمالية ، لا يسوغ أن يقال عنها بعد ذلك بأنها هيئة غير صالحة للنظر في لوائح التعليم التي هي أقل غموضاً وأكثر وضوحاً من تلك اللوائح والقوانين ، (١) .

٢ - الشعب يتولى بنفسه انشاء المدارس :

وأقدم المحاولات الوطنية في هذا المجال محاولة عبد الله النديم الذي سعى الى تأليف **الجمعية الخيرية الاسلامية** ، وكان الهدف من انشائها « تربية الناشئة وبث روح المعارف فيهم لترقية أفكارهم وتطهير أخلاقهم من دنس الجهالة التي ليس للأمم داء سواها » كما قال النديم يوم الاحتفال بافتتاح تلك الجمعية . وقد أنشأت هذه الجمعية مدرستها لتعليم الأيتام أبناء الفقراء مجاناً ، ورغبة في أن يشد النديم إليها الاتجاه ويزيد من الاقبال عليها جعلها تحت رعاية الحديو توفيق واستدعى إليها فضلاء المعلمين من العرب والأجانب ، وأصبح النديم مديراً لها ، فوضع منهاجاً محكماً وتعهده هو بتدريس الانشاء ودروس الأدب . فنجحت المدرسة وبلغ عدد طلابها أكثر من ٣٠٠ طالب في زمن وجيز . واستطاع النديم بجهوده ومساعاه أن يجعل الحديو يسمح للجمعية بالاستيلاء على المدرسة البحرية بالاسكندرية لاتساعها وجودة موقعها .

وتوالى بعد ذلك ظهور الجمعيات التي أراد بها منشؤها أن تتولى نشر التعليم بالبلاد مثل : « **جمعية التعليم المصرية** » لتعليم الشبان المصريين مجاناً

(١) محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ، جلسة ١٩٠٨/٤/١ .

الرياضة والطبيعيات والقانون وبعض الأصول الصحيحة التى ألفها بعض المصريين ، واتخذوا قبة الغورى محلا لها سنة ١٨٨٥ ٠٠ وكانت مدة التدريس سنتين ، أما فترة الدراسة فقد كانت مساء فى الهزيع الأول من الليل ، أما العلوم التى كانت تدرس فى السنة الأولى فهى القانون المدنى والحساب والجبر ، والجغرافيا والتاريخ ، والأحوال الشخصية حسب المذهب الحنفى . وقانون الجنايات والأخلاق ، أما العلوم التى كانت تدرس بالسنة الثانية فقد كانت القانون المدنى وفن الاقتصاد والطبيعيات والكيمياء ، والقانون التجارى ، وقانون المرافعات المدنية ، وقانون الصحة والطب الشرعى ، وعلم الهيئة ، هذا وقد ذكرت الأهرام أن يعقوب صروف وفارس نمر صاحباً المقتطف انتظما فى عقد الجمعية ، وأن الطلبة الذين قدموا لها زادوا على ٤٠٠ منهم ١٠٠ من طلبة الأزهر .

ومثل « الجمعية الخيرية المصرية الاسلامية » التى قامت على أساسين : الأول مساعدة الاسر الفقيرة التى لا قدرة لها على الكسب : والثانى تعليم أبناء هذه الطائفة بأنشاء مدارس لهم ، وفى أول سبتمبر سنة ١٨٩٢ ، اجتمع بدار محافظة القاهرة عدد كبير من كبار رجال الموظفين ورجال المجتمع برئاسة ابراهيم رشدى باشا المحافظ للبحث فى تأليف لجنة اعانة فقراء المسلمين الوطنيين « تحيى ليلة خيرية فى مسرح حديقة الازبكية يعرض فيها « حاوى » أجنبى اسمه (كازانوف) بعض ألعابه ، على أن يخصص دخلها لاعانة فقراء المسلمين الوطنيين ، ثم رأى المجتمعون بعد ذلك ألا يقتصر الامر على تلك الليلة بمسرح الازبكية ، بل تقام الزينة بالحديقة وتنظم بها حفلات عشاء وموسيقى وألعاب نارية وألعاب بهلوانية ليزداد بذلك دخل الحفلة ، واقترحوا ألا تكون هيئتهم مؤقتة بل دائمة . وفى ٢٤ سبتمبر اجتمعت الجمعية العمومية وعرضت عليها أعمال اللجنة الادارية وعرض عليها مشروع قانون يجعلها دائمة باسم « جمعية خيرية مصرية اسلامية » ، فوافقت على الفكرة وألفت لجنة لبحث مشروع القانون وتمحيصه وكان من أعضائها سعد زغلول والشيخ محمد عبده وقاسم أمين وحسين عاصم .

وكذلك « جمعية العروة الوثقى » لنفس الاهداف . وفى أوائل ١٣٠٧ هـ أى بعد الاحتلال بشمانى سنوات قرر أدباء الاسكندرية أن يجتمعوا ليلا بمنازل بعضهم لمطالعة الجرائد والكتب الأوربية والمجلات العلمية ، وأدى هذا الى الرغبة فى تطوير هذا الاجتماع وأهدافه بأن يشتغلوا بتعليم بعضهم البعض ، واستأجروا محلا مخصوصا لهذا الغرض وبدأوا فى القاء بعض الدروس المفيدة .

فكنت ترى أحدهم معلما يلقى الدروس على زملائه بقدر استطاعته ، وبعد الانتهاء ينتظم في حلقة الطلبة للتلقى من زميله درسا في علم آخر ، ومكثوا ماثبرين على هذا المنوال نحو ثلاث سنوات الى أن رغبوا في تعميم الفائدة فاتفقوا على انشاء جمعية خيرية الهدف الأول منها نشر العلوم والمعارف وعمل البر بأولاد الفقراء وسنوا لهذا المشروع قانونا في شهر رمضان سنة ١٣٠٩ هجرية وافتتحوا المدرسة الأولى في كوم الشقافة في شهر محرم ١٣١٠ هجرية وألحقوا بها أولادهم وأولاد من يلوذ بهم ، ولما لقي مشروعههم اقبالا ورواجا انتقلوا لبيت أوسع من الأول ، ولم تمض سنة من ذلك التاريخ حتى أنشأوا مدرسة للبنات ثم أخرى بجهة بحرى ، ولكن أعضاءها اذ ذاك - وكانوا من صغار الموظفين الذين لا يتجاوز مرتب أحدهم الخمسة جنيهات - لم يجدوا مساعدا لهم على بلوغهم مأربهم فالفوا مدرسة بحرى ، وبعد مضي السنة الثانية من تاريخ نشأة الجمعية بدأ الدور المهم من حياتها اذ تنبه القوم الى الغرض الذى يرمى اليه المشروع ، وأقبل بعض الاغنياء على الانضمام اليها ، ولم تمض سنة حتى أصبح فيها نحو الخمسين عضوا وعدد عظيم من الأعضاء المساعدين . وبذلك تيسر لهم انشاء مدرسة فى الباب الجديد فى شهر سبتمبر سنة ١٨٩٨ وكتاب مجانى لتعليم القرآن ومبادئ القراءة والكتابة بجانب مسجد سيدى أبى العباس ، ثم اشتروا مدرسة كان يملكها أجنبى اسمه مسيو (فالو) بجهة بحرى فى سبتمبر ١٨٩٩ ، ثم أسسوا مدرسة للبنات بالباب الجديد ، وسارت الجمعية فى تقدمها حتى بلغت مدارسها فى سنة ١٩١٠ عشر مدارس بها ٩٧٥ تلميذا بمصروفات و ٢٧٤ بنصف مصروفات و ١٠١٨ مجانا .

ومما يذكر لهذا الجمعية أنها لعبت دورا هاما فى نشر التعليم الفنى ، ذلك الميدان الذى قلما تطرقه الجهود الخاصة ، فقد قررت انشاء مدرسة للفنون والصناعات بالاسكندرية لتعليم خمسمائة تلميذ للصناعات المختلفة وقد وضعت الجمعية للمدرسة عند افتتاحها سنة ١٩٠٨ برنامجا صناعيا خاصا ونقل اليها تلاميذ مدرسة أبناء حمالي الجمارك الصناعية التى أغلقت أبوابها وقتذاك ، وكانت الصناعات التى تتضمنها المدرسة ، صناعة للتجديد والموسيقى والصناعات الميكانيكية وأشغال الخشب والجلود ، الا أن الصناعات الثلاث الأولى قد أبطلت بعد فترة وكان عدد الطلبة عند افتتاحها ٢٥٤ طالبا وكان بها قسم فنى للمهندسين الميكانيكيين استمر عدة سنوات ، وقد ألغى نهائيا سنة ١٩٢٩ .

وقاد الحزب الوطنى جهودا رائعة فى مجال التعليم كسلاح ناجح فى الحركة الوطنية حتى قبل اعلان تأليفه رسميا . ففى سنة ١٨٩٨ أبدى مصطفى كامل رغبته فى انشاء مدرسة خاصة ليتلقى فيها الطلبة المبادئ الدينية لتبث فيهم الروح الوطنية فى غير تعصب ، وقد لاقت هذه الفكرة قبولا حسنا لدى بعض المواطنين ، وفى الوقت نفسه أسس أحد أعيان القاهرة وهو السيد (قره جولى) فى أوائل ١٨٩٩ مدرسة بشارع محمد على ودعا مصطفى كامل لافتتاحها ، كما أسس اثنان من الأعيان هما (محمد سعيد التومى) و (أحمد صادق) مدرسة بباب الشعرية أطلقوا عليها مدرسة مصطفى كامل ، وبعد ثلاثة أشهر وكلا اليه أمر ادارتها والاشراف عليها .

ثم اعتزم الحزب الوطنى انشاء مدارس ليلية للشعب لتعليم الفقراء والعمال مجانا .

وقد أنشئت أول مدرسة من تلك المدارس ببولاق ، وبدأت الدراسة فيها فى نوفمبر ١٨٧٠ والتحق بها عند تأسيسها ٦٠٠ عامل ، وألقى أحمد لطفى السيد أول درس بها ، وكان موضوعه « الشئون الاجتماعية » وكان برنامج هذه المدارس يتناول تعليم القراءة والكتابة ودروس الدين ، وقانون الصحة ، والاحتياجات الصحية ، والعناية بتربية الأطفال ، والقوانين الخاصة بالمعاملات اليدوية ، والشئون الاجتماعية ، ودروس الأشياء والحساب وتاريخ مصر الاسلامى ، وجغرافية مصر ، ودروس فى الأخلاق والآداب . وتطوع الشباب وأعضاء الحزب لالقاء الدروس على العمال ، وبلغ عدد المدارس التى أنشأها عام ١٩٠٩ لتعليم الصناعات مجانا ، أربع مدارس فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية ، وكانت تضم كل منها نحو ١٢٠ تلميذا من مختلف الحرف وانتشرت هذه المدارس فى عواصم القطر ، وساهم نادى المدارس العليا فى تلك الحركة فألف لجنة مدارس الشعب وتولى أعضاؤها التدريس فيها(١) .

ووقف محمد فريد فى مؤتمر الحزب الوطنى فى ٢٢/٣/١٩١٣ يحض على تشجيع هذه المدارس فيقول : « لا تنسوا مدارس الشعب لتعليم العمال القراءة والحساب والكتابة فهى من أفيد الوسائل وأنجحها لتهديبه وتطويره . . . فأكثروا من تأسيسها فى المدن والقرى ، وعلموا هذا المسكين ما له وما

عليه ٠٠٠ اشرحوا له حالة اخوانه بأوروبا وما هم فيه من سعادة نسبية بفضل العلم ، .

وكذلك أنشأ جاويش ما يسمى بالمدرسة العاملة وهي مدرسة يتعلم فيها أكثر من فئة حتى تنصرف الأيدي عن الزراعة . وحاول البعض أن يثنى جاويشا عن تنفيذ هذه الفكرة بقولهم أن هذا عمل غير منتج ، ولكنه كافح من أجل تنفيذها حتى يحجب إلى عقول الناشئة العمل مستقلين وأن يدرّبهم على ذلك ، وينشئ فيهم صفات الرفعة والعزة ويقتلع من صدورهم بذور الرذائل الاجتماعية كالملق والشعور بالهوان والنفاق وغير ذلك من مبادئ ، يقول : « أجل ! إن أهم ركن من أركان التربية ، أن ندرّب الإنسان على أن يفهم دائما أنه إنسان ذو كرامة وأنه يجب أن يحتفظ بكرامته تلك فلا يعرضها للاستهانة وأن يكون مستقل الرأي معتمداً بعد الله على نفسه غير متكل على معونة خارجية لأن انتظار هذه المعونة يبعث فيه دائماً أنه لا يصلح أبداً أن يكون مستقلاً . إن محترف الحرف المختلفة كالحداثة والطهي وسياسة العربات ، وكل من يجد صناعة منهم ، يشعر أنه في غنى وأنه ينبغي دائماً أن يكون مطلوباً لا طالباً ٠٠٠ » .

وقد أراد جاويش أن يأتي بتجربة جديدة في بابها ، فأتى ببعض تلاميذ من بولاق والقلعة وسيدنا الحسين ، وكانوا نحو عشرين من كل حي ووضعهم في مصنع . ومن الذين أرسلهم ، رجل ذو لحية كثة . ولكن هذه التجربة لم تدم إلا ثلاث سنوات أو أربع .

ونشرت مجلة الهداية عن تكوين جمعية باسم « جماعة الدعوة والإرشاد » هدفت إلى تكوين مدرسة كلية باسم « دار الدعوة والإرشاد » في مصر القاهرة لتخريج علماء ومرشدين قادرين على الدعوة إلى الإسلام والدفاع عنه والإرشاد الصحيح وإرسالهم إلى البلاد الشديدة الحاجة إليهم على قاعدة تقديم الأهم على المهم . وكانت الشخصية التي تقف وراء هذه الجمعية ، محمد رشيد رضا تلميذ الشيخ محمد عبده المعروف ، وعاونوه فيها محمود نيس ومحمود سالم وعبد الوهاب النجار ومحمد لبيب البتانوني (١) .

ويتحدث على مبارك في تقريره عن أحوال التعليم في سنة ١٨٨٨ عن ذلك الإقبال الشديد من الأهالي على إرسال أبنائهم في بعثات على نفقتهم

الخاصة الى أوروبا فيقول : « ولا يخفى ما قد حصل فى هذه الأيام الأخيرة من التغيير العظيم فى هيئة الارسالية (بفرنسا) حيث كانت مصاريفها على الحكومة ، ولم يكن من الأهالى من يقدر مزايا التعليم الذى يجنيه شبان مصر بأوروبا ، بل كانت الأغنياء لا ترغب فى أن تعلم أبناءها بالديار الاجنبية الا اذا كان على نفقة الحكومة خاصة . ولكن لما استنارت عقولهم منذ بضع سنين ، تغيرت أميالهم وصاروا الآن مستعدين لبذل أموالهم رغبة فى اكتساب أولادهم التعليم بهذه الديار ولذلك صاروا يبعثون فى كل سنة أولادهم لاتمام دراستهم وبالأخص فى فرنسا والسويسرة » (١) .

وأنشأ الأقباط كذلك عددا من الجمعيات التى أسهمت فى الأخرى فى نشر التعليم كجمعية التوفيق القبطية والمساعى المشكورة وغيرهما ، ومن المدارس التى أنشأتها جمعية التوفيق مدرسة صناعية بالفجالة بالقاهرة لتعليم البنين (بلا تمييز بين الأديان) الصناعات الميكانيكية وأشغال الحشب ، وكان متوسط عدد الطلبة الذين يدرسون بها قبل الغائها فى سنة ١٩٢١ لعدم وجود المال الكافى نحو ٥٠ طالبا . وكان عددهم سنة ١٩٠٥ وهى سنة الانشاء والتأسيس ، ٢٥ طالبا ، وكان الطلبة يدفعون مصروفات - اذا أمكنهم ذلك - تبلغ أربعة جنيهات سنوية مصرية .

٣ - انشاء الجامعة الأهلية :

لقد كان واضحا أن افتقار المجتمع المصرى القيادات الواعية المفكرة لكل قطاع من قطاعات العمل مهما كانت الأسباب الأخرى هو العامل الرئيسى الذى مكن لقوى الاحتكار والاستعمار والرجعية من أن تطبق بأنيابها على مقدرات البلاد وتمتص عصارة جهدها وخيراتها تاركة لأبنائها الفتات بل ان النكسة التى تعرض لها الشعب المصرى نتيجة هزيمة وفشل (الثورة العربية) كانت ترجع بصفة جوهرية الى ما تميزت به قيادتها من سذاجة وقلة علم وقدرة وخبرة ، ولم ينفعها ما توافر لديها من العزم والتصميم والنية الطيبة والوطنية المخلصة فكل هذه الامور على الرغم من أهميتها وضرورتها تكون بلا قيمة ان لم تتسلح بالعلم والدراية وحسن القيادة والقدرة على التوجيه ، والحساسية الاجتماعية ، والفهم الشامل الدقيق . وقد شعر عدد من المثقفين بهذه الحقيقة ووعوها بوضوح ، فعملوا بأقصى ما يستطيعون من جهد على أن يعوضوا البلاد

(١) تقرير مرفوع الى الحضرة الخديوية عن سير المعارف سنة ١٨٨٨ ، ص ٣٥ .

هذا النقص عن طريق انشاء جامعة تعد فيها هذه القيادات بعيدا عن تلك المدارس العليا التي جعل منها الاحتلال وأعوانه من الحكام الذيول ، مجرد معامل تفرغ لدواوين الحكومة حاجتها من المستخدمين بحيث كانوا « أشياء » قبل أن يكونوا « مواطنين » .

وقد بدأت الدعوة الى الجامعة شأنها كشأن كل فكرة جديدة بسيطة أولية ساذجة ، فوجد مصطفى كامل يطالب سنة ١٩٠٠ بانشاء مدرسة جامعة ، فى ضواحي القاهرة يكون بها قسم ابتدائي وقسم ثانوى (تجهيزى) وقسم عال وقسم خاص للفنون والصنائع وتكون كلها داخلية حتى يسير فيها المتعلمون على نظام واحد ويتخرجوا على مبادئ واحدة ، بمعنى أنها تكون على طراز المدارس الكبرى فى أوروبا (١) .

وبدأت الفكرة تسير فى خطوات جدية نحو التجسد والتنفيذ الفعلى فقد بادر ، مصطفى كامل الغمراوى بنشر نداء على صفحات اللواء فى ١٩٠٦/٩/٣ قال فيه واذا لم يجب هذا النداء ألف مصرى وهم ألوف عديدة فلنخبيء وجوهنا أمام كل الأمم ولنعترف بأننا عاجزون عن مباراة الأجانب فى مضمار الحياة الأدبية والمادية . • ولما تم الاكتتاب بالفعل وتكونت لجنة تحضيرية فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ للاعداد لتنفيذ الفكرة ، نشرت اللجنة بيانا فى الصحف أكدت فيه أن قيام المشروع انما هو دليل على استشعار الأمة بأن طريقة التعليم التى كانت قائمة ناقصة ، وأن دائرته كانت ضيقة .

وكان قيام الجامعة فعلا دليلا واضحا على أن الحركة الوطنية بدأت تدرك أن الاستقلال ليس هو مجرد عدم الارتباط السياسى والاقتصادى والعسكرى بانجلترا وانما هو أولا وقبل كل شئ استقلال فكرى وثقافى (٢) ، وأن المعركة بين الشعب والاحتلال لا يقتصر السلاح فيها على المدافع والبارود ، فالفكرة والحقيقة الفلسفية والنظرية العلمية أسلحة أمضى من الأسلحة التقليدية ولا بد منها حتى يتم الانتصار ويتم التحرر . ومن هنا كان ضيق الاحتلال وعلى رأسه كرومر بهذا المشروع ومحاولته الاستخفاف به وتثبيط همة القائمين به ومحاولته صرف الأنظار عنه بالتأويل بحاجة مصر الى محو الأمية عن طريق نشر الكتاتيب أكثر من حاجتها الى التعميم العالى .

(١) اللواء فى ١٩٠٠/١/٢٥ ، العدد ٢١ .

Chirol : The Egyptian problem, p. 244.

(٢)

بيد أنه لم تكد تمضى على الجامعة أعوام ، حتى أخذت الهمم تفتقر ، والعزائم تضعف وأخذ الناس ينصرفون عنها قليلا ، وأخذت هي تتباطأ فى أداء واجبها شيئا فشيئا فقل اكتتاب الناس بالأموال ، بل لم يبر الناس بوعودهم ، ولم يعطوا الجامعة ما كانوا قد تبرعوا به ، وحدث اختلاف بين أعضاء مجلس الإدارة ، من شأنه أن زاد الجامعة ضعفا .

ونتيجة لقلة الاموال ، اضطرت الى تخفيض نفقاتها ، فيما كانت تقدم على عمل الا بعد التردد الشديد فأهملت طوعا أو كرها دعوة الاساتذة الاجانب فانقطع عنها بانقطاعهم هذا التيار العلمى الحى الذى كان يأتياها من أوربا ، يبعث فيها القوة ويدعوا اليها الشباب الظامى الى الجديد . وضعفت عنايتها بالبعثات العلمية ، فقللت عدد الارساليات وقصرت فى مراقبة الموجود منها فى أوربا ، وكانت النتيجة مؤلة ومؤلة جدا ، فلم يتزايد عدد الذين كانت تستطيع الجامعة أن تنتفع بهم من المصريين . بل تناقص ، على أن هناك سببا آخر ليس أقل خطرا مما تقدم وهو أن حب العلم للعلم ، مثل أعلى لا يطعم فيه الا الأقلون عددا ، وانما يتعنى الناس غالبا ليستعينوا بالعلم على الحياة ، ولذلك عنيت الجامعات فى الغرب بالامرين جميعا ، فدرست العلم للعلم ، ومنحت شهادات وأجازات تمكن أصحابها من أن يعيشوا ، وكان من الحق على الجامعة أن تفكر فى ذلك وتعنى به فتمنح شهادات للانتفاع بها ، ومنهم الأفراد الذين ينزعون للدرس الصحيح والتخصص العلمى النافع .

فكرت الجامعة فى ذلك وسعت اليه . ولكنها لم تفلح لأن الحكومة احتفظت لنفسها بامتيازات شديدة فى الامتحان ، ولم تعترف بشهادات الجامعة بقيمة تذكر

ولم يكن للجامعة طلبة متخصصون ، وانما كانت تستعير طلبتها من المدارس المختلفة سواء منها الدينية أو المدنية ، وسواء منها العالية والثانوية ، ومن هنا أيضا صعب أن تثمر الثمر المنتظر ، وذلك للفتاوت الواقع بين معلومات الطلبة وتكوين أذهانهم ، وكان ذلك يدعو الى تكليف الاساتذة جهدا شديدا ، والى تقديم العلم فى ألوان مختلفة قد لا تتفق مع الأساليب العلمية التى يألّفها الاستاذ عند تدريسه العلم العالى وقد لا تكون صالحة لجذب نفر من الطلاب الى التردد على الجامعة والاستمرار فى طلب دروسها (١) .

(١) أحمد عبد الفتاح بدير ، الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة ، ص ٣١٢ .

ومن أسباب الضعف كذلك أن دروس الجامعة كانت ليلية ، يحضرها الناس بعد أن يكونوا قد أمضوا يومهم في الكد والعمل ، فهم الى الراحة أحوج منهم الى الدرس والتحصيل .

ثم حدث أن فكرت الحكومة في انشاء جامعة أخرى حكومية تضم المدارس العليا التي كانت قنمه ، وفزعت الجامعة الاهلية من ذلك ، اذ كان يعنى ذلك قضاء مبرما عنيتها ، حيث ان الاولى ستعطى طلابها شهادات تخول لهم حق العمل في أجهزة الدولة ، بينما لا تفعل الثانية ذلك ، فسارعت الجامعة الاهلية تطلب الى وزارة المعارف أن تعتبر شهاداتها كالشهادات العالية تخول لحاملها التوظيف في الحكومة .

وانتهى الامر بضم الجامعة الاهلية الى الحكومة ولم تنشأ الجامعة الحكومية المعترضة ، وضمت بعض المدارس العليا الى الجامعة بعد صيورتها حكومية لتكون بعض كلياتها . وافتتحت كجامعة حكومية في سنة ١٩٢٥ .

٤ - تجديد التعليم الديني :

من المعروف أن الثقافة التي كانت سائدة في مصر وفي العالم الاسلامي ، ثقافة لها سمة دينية تقوم على كثير من الأسس والتصورات القديمة البالية التي اتخذت من الدين اسمه دون فحواه ، حتى تكتسب القداسة التي تنأى بها عن التغير والتطور مما جعلها تسلب المجتمع امكانيات النصر وتتيح للمدنية الغربية وسائل النصر ، ولقوى الاستعمار فرصة الغزو والاحتلال .

واذا كان الامر كذلك ، فكيف يمكن ايجاد التوافق بين المسلمين وبين روح العصر الحديث ، بما يحمله من امكانيات الخلق والابداع وبما يعيش فيه من منجزات العلم والتكنولوجيا وبما يتمتع فيه كثيرون من الحرية والاستقلال؟ وإذا كان المصلحون والمستنيرون قد رسموا الطريق الى التحرر العقلي والتفتح الفكري فكيف يمكن ترجمة هذا الى واقع حي يخلق من هؤلاء الجامعين الحائفين المستبعبدين شخصيات أخرى متفتحة ناثرة متحررة ؟ هو طريق التعليم الديني بمفهوم حديث متحرر فانه « لا حافظ للدولة ولا وافي للملة سواء وان جميع ما صرف في سبيله من المتاعب والنقبات فهو اعود بالفائدة مما يصرف لأي عمل سياسي خارجي أو داخلي ، فانه لا سياسة الا بالقوة ولا قوة الا بالنجدة ولا نجدة الا بالوحدة ولا وحدة الا بالطاعة ، ولا حقيقة للطاعة الا بالعقيدة . . ولا عقيدة الا بحياة الدين ، ولا حياة للدين الا بالتعليم (١) » .

(١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام ، ج ٢ ، ص ٥١٨ .

والواقع أن المتأمل في حالة التعليم الدينى في ذلك الوقت يستطيع أن يلمس مدى حاجته الى التغير والتطوير والتجديد ، وكيف أن الحركة الوطنية كانت على حق عندما جعلت هذا التغير والتجديد هدفا من أهدافها ، فقد ذكر الشيخ الظواهري أن أستاذنا ما عمه أن الشمس حين تغرب ، تصعد في السماء لكي تسجد عند العرش ثم ترجع فتظهر ، وأن القمر لا يزال يسجد كل ليلة فيزداد نورا الى ليلة التمام فيتنكر ولا يسجد ، فلا يزال ينقص نوره الى آخر الشهر فيؤخذ ويرمى نى جهنم ويرتى بقمر غيره (١) .

أما الخطوات التي سار فيها اصلاح الأزهر ، فأولها في هذا العهد القانون الذى صدرت به ارادة سنية في ٧ جمادى الثانى سنة ١٣٠٣ هـ (٢٤ مارس سنة ٨٨٥) وهو قانون لامتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر أعدته لجنة ألقت برياسة ناظر المعارف وكأنه لائحة تنفيذية للقانون السابق (سنة ١٢٨٨ هـ - ١٨٧٢ م) ، وهذا القانون الذى أراد به ناظر المعارف فى ذلك الزمن أن يمهد لتنفيذ ما وضع من قواعد الاصلاح ، قد تضمن نصوصا رجعية خلا منها القانون الأول مثل جعل الامتحان فى الأصول اختياريا . وقد كانت اللجنة تضم بعض الشيوخ الجامدين خصوم الشيخ المهدي (الذى كان يرغب فى الاصلاح ، فاغتنموا فرصة غيبته ليهدموا ما بناء وليؤيدوا منازعهم فى التحلل من قيود الانظام .

واستطاع الشيخ المهدي أن يستصدر عدة قوانين أخرى تنطوى فكرة الاصلاح فيها على ترتيب قواعد تجعل خريجي الأزهر حملة شهادات يؤدون امتحانا للحصول عليها مع ضمان ما يسد عوزهم من المال وما يوفر كرامتهم ، والى تنظيم حال الطلاب من جهة ضبط أعدادهم وتنقيتهم ممن كان يأوى الى الأزهر وليس له فى العلم مأرب ، وتخليصهم من الجنديّة والعونة .

ثم جاء الشيخ الامبأبى فجمع من وجوه العلماء جمعا وضعوا قانونا جديدا لامتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر صدر به أمر خديوى فى ١٩ يناير سنة ١٨٨٨ (٦ جمادى الأولى سنة ١٣٠٥ هـ) وأثر الشيوخ الرجعيين طاهر فى تعديلات هذا القانون ، ولم يكن الشيخ الانبأبى رجل تجديد وكان بينه وبين سلفه تنافر يجعل هواه مع خصومه ، خصوم الاصلاح . وقد فترت

(١) محمد ابراهيم الأحمدى الظواهري : العلم والعلماء ونظام التعليم . ط١ : ١٩٠٤ .

فى عهد الانبأبى حركة الاصلاح الاولى ولم تعد الى الحياة الا بعد خروجه من المشيخة ودخول فكرة الاصلاح فى طور جديد .

فقد كانت آراء محمد عبده قد بدأت تنتشر ويتجمع حولها المخلصون وراغبو التجديد والتطوير وكان محمد عبده يشكو من سوء أثر التربية فى مصر من عهد محمد على الى ذلك الوقت « فان المأخوذىن بها لم يزدادوا الا فسادا . وان قيل ان لهم شيئا من المعلومات - فما لم تكن معارفهم العامة وآدابهم مبنية على أصول دينهم ، فلا أثر لها فى نفوسهم ، وعلاج ذلك عنده « أن يأخذوا من الدين أصوله ويفرسوها فى المدارس ويحملوا نفوس طلاب العلم عليها . . وينتدبوا لتدريس ذلك ذوى قدرة على تخلص الازهان مما وقر بها وتطهرها مما علق بها من الزوائد الضارة » .

أما اصلاح الأزهر فهو فى رأى الشيخ جعله ينبوعا للتهذيب النفسى والفكرى والدينى والخلقى ، ويكون ذلك بالتدرج فى تغيير نظام الدروس والعناية بالفهم لا بالكتب وتغيير المناهج وزيادة أصناف من الكتب بحيث يدخل فى هذه المناهج تدريس الآداب الدينية مع تكليف الأستاذ بتعهد أخلاق تلاميذه لتكون منطبقة على تلك الآداب بقدر الامكان .

وقد استتمال محمد عبده الحديوى عباس الثانى فى أوائل عهده وزين له فكرة الاصلاح بأن أكد له أن الأزهر هو مركز العلم الاسلامى واصلاحه يعلى من شأنه فى بلاد الاسلام ويقوى نفوذه ، ونفوذ الأزهر مقرون فى تلك الاقطار باسم مصر وأمير مصر .

وقد تهيأت للشيخ فرصة البدء فى التطور ، ففى أوائل ١٣١٢ هـ (١٨٨٤) قامت قيامة الشيوخ على الشيخ الانبأبى شيخ الجامع الأزهر ، فرفعوا العرائض الى الحديوى نفسه بأن شيخهم عاجز عن ادارة شئونهم وأنه خص أهل مذهبه والشافعية بخيرات الأزهر . وفى شهر جمادى الثانى صدر الأمر العالى بتعيين الشيخ حسونة النواوى وكيلًا لمشيخة الأزهر مأذونا بأن يدير شئونه حتى يتقرر أمر جديد . وصدر أمر لرياسة مجلس النظار بتاريخ ٧ رجب سنة ١٣١٢ (٣ يناير سنة ١٨٩٥) بتأليف مجلس ادارة الأزهر من خمسة أعضاء وهم الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سليمان من موظفى الحكومة ، والشيخ حسن المرصى والشيخ سليم البشرى والشيخ يوسف النابلسى تحت رئاسة وكيل مشيخة الأزهر . وعين الشيخ النواوى شيخًا للأزهر بعد ذلك فى يولية سنة ١٨٩٥ .

واجتمع المجلس لأول مرة فى ١٦ رجب سنة ١٣١٢ (١٣ يناير سنة ١٨٩٥) فوضع خطة سيره وقرر ما ينبغى البدء به من الأعمال والقوانين المحتاج إليها وظهر له أن أول ما يهم أهل الأزهر هو ضبط المرتبات وتوزيعها عليهم ، ومهد محمد عبده لذلك بأن سعى لدى الحكومة فى زيادة ألفى جنيه لميزانية الأزهر .

وضع المجلس مشروع قانون لصرف مرتبات الأزهر وقرره مجلس النظار . ثم صدر الأمر العالى به فى محرم سنة ١٣١٣ (يونية سنة ١٨١٥) . ولا يفوتنا أن نذكر أن هناك قانونا لامتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر صدر به أمر فى ٢١ رجب سنة ١٣١٢ (١٧/١/١٨٩٥) وهو وإن لم يكن من عمل مجلس الإدارة بل من عمل لجنة ألفت برئاسة ناظر المعارف العمومية اذ ذاك ، فهو لا يخلو من نفحة من نفحات الإصلاح الجديد ، فإن هذا القانون أوجد موجب امتياز جديد فى استحقاق المرتبات والوظائف لحملة الشهادة العالية وراء نجاحهم فى الاحد عشر علما ، وهو أن يكون الطالب قد تلقى علوما أخرى كالحساب والجبر والتاريخ ونجح فى امتحانها . وبعد أن وضع مجلس الإدارة قانون المرتبات ، ووضع قانون كساوى التشريف الذى اعتمد فى شعبان سنة ١٣١٣ هـ (فبراير سنة ١٨٩٦) .

فرغ مجلس الإدارة من ترتيب الشئون المادية المتعلقة بالمال أو ما يشبه المال ، وكانت على حال من الفوضى لا يمكن أن يستتب معها نظام أو يهدأ للشيوخ بال وتم له الحاق التعليم فى الجامع الأحمدي ، بالأزهر بمقتضى ارادة سنية صدرت فى شوال سنة ١٣١٢ هـ (يولية سنة ١٨٩٥) ولم يتم ذلك الا بعد عناء .

ثم توجه مجلس الإدارة الى صميم الإصلاح ، فوضع مشروع قانون عام ضمنه خصائص الإدارة العمومية وما لمجلس الإدارة وشيخ الجامع من الأعمال وشروط الانتظام فى سلك طلبة الأزهر ومدة طلب العلم والمسامحات والعلوم التى تدرس وتقسيمها الى مقاصد ووسائل وبيان ما يجب لعلوم المقاصد من العناية ثم الامتحان وجعله قسمين ، امتحان لنيل شهادة الاهلية ، وامتحان لنيل شهادة العالمية ، ثم أحكام التأديب والعقوبات ، وبعد تنقيح المشروع صدر به أمر كريم فى محرم سنة ١٣١٤ - يولية سنة ١٨٩٦ .

وبدأت فى الأزهر حياة علمية ناهضة يذكرها كل من شهد ذلك العصر ، وكان الشيخ محمد عبده يلقي دروسا فى الأزهر لتكون مثلا لما يريده من

التعليم النافع وليلقح فيه بها العقول بمبادئ الإصلاح والحرية الفكرية . ونا
أحيل الشيخ حسونة مفتى مصر على المعاش فى محرم سنة ١٣١٧ - مايو سنة
١٨٩٩ جعل الشيخ محمد عبده مفتيا مكانه ، وتغير بعد ذلك قلب الحديو عباس
على الشيخ وعلى الإصلاح الذى يريده للأزهر ، واخذ يضع له العقبات ويؤلب
عليه الشيوخ فاضطرب حبل النظام وذوى عصن تلك النهضة العلمية وانتهى
الامر باستقالة الشيخ محمد عبده وصديقه الشيخ عبد الكريم سليمان من
مجلس ادارة الأزهر أوائل سنة ١٣٢٣ - سنة ١٩٠٥ بعد استقالة شيخ
الأزهر السيد على الببلاوى .

وهكذا أراد الحديو أن يقبض على ناصية الحال الجديدة (عند اصلاحات
محمد عبده) ليكبح تنكيمتها مخافة أن تجاوز التربية الحرة والإصلاح الكامل
الحدود التى تستطيع احتمالها نزعات الاستبداد ووجد لهذه الحركة الرجعية
أعوانا من الشيوخ شوهوا وجه النهضة الجميلة وجعوا من بيت الدين والعلم
ميدانا للدسائس والفتن .

وجاء دور جديد بدأ بفترة أحمدت حرارة النهضة وتراخى تنفيذ
القانون ، فلم يبق الا اسمه وعادت الامور الى الاختلال خصوصا فى الأزهر
نفسه . وفى سنة ١٩٠٧ رأى الحديوى أن القوانين الجارية فى الأزهر ليست
وافية بحاجته فأشار الى وضع نظام جديد يكفل سرعة تقدم الإصلاح فيه .
وأمر ديوان الأوقاف باعداد المال اللازم لانقاذ ذلك ، وشكلت لجنة لوضع
قانون جديد ، صدر فى ٨ صفر ١٣٢٦ - ١١ مارس ١٩٠٨ . وقد جعل هذا
القانون الدراسة على ثلاث مراحل الابتدائى والثانوى والعالى ، وكل مرحلة
أربع سنوات تمنح شهادة فى كل منها للطالب بعد اجتياز الامتحان النهائى .

وقد عد هذا القانون ضربة أصابت استقلال الأزهر ، وأثار ضجة ،
وثار الطلبة ثورة عنيفة فى القاهرة وفى طنطا ، وكان من بواعث القلق ،
شعور المستنيرين من أهل الأزهر باختلال سير التعليم واختلال النظام
واختلال الاخلاق وكان تلاميذ الشيخ محمد عبده عنصرا فعلا فى هذه الثورة
التي حاولوا كظمها بالعنف وبالحديعة ، فما نفع العنف ولا الحديعة . واستمرت
هذه الحال من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١١ . وفى هذه الأثناء صدرت ارادة
سنية فى المحرم ١٣٢٦ - مارس سنة ١٩٠٨ بايقاف العمل مؤقتا بالنظم
الجديدة ، والعودة الى قوانين سنة ١٣١٢ - ١٣١٤ هـ فارادة سنية بالموافقة
على اعداد العمل بمقتضى قانون سنة ١٣٢٦ ، ارادة باعتماد نظام مؤقت للسير

على موجبہ فی الجامع الازھر فی السنة التي تبتدی من ١١ شوال سنة ١٣٢٨ هـ .

وفی سنة ١٩٢١ تطلبت شروط القبول حفظا للقرآن كله وليس لنصفه فقط . وفي القانون الصادر فی ١٣ من المحرم ١٣٤٢ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٣) (١) ، أعيدت تسمية العالمية فسميت « التخصص » وشملت عدة فروع أما مدرسة القضاء الشرعی التي أنشئت سنة ١٩٠٧ والتي تناولتها وزارات مختلفة منذ ذلك الوقت ، فقد ألحقت آخر الامر بالازھر وألغيت صفتها الاولى وأصبحت مجرد فرع من فروع التخصص (٢) .

(١) سلسلة مقالات عن حركة الإصلاح فی الازھر نشرت بجريدة السياسة فی شهر أغسطس سنة ١٩٢٣ (١٣ ، ٢٩ ، ٣٠ منه) .
(٢) دائرة المعارف الاسلامية (طبعة الشعب) ، م ٣ ، ص ٢١٦ .